النزوح في مدينة طرابلس
كحالة في النزاع



2018
تقرير

مهجرو تاورغاء
(النازحون قسريا)

MOOMKEN ORG
FOR AWARENESS & MEDIA

UNDP

تقرير حول
النزوح القسري في مدينة طرابلس كحالة من حالات النزاع

يونيو 2018

إعداد:

فريق برنامج بناء السلام بمنظمة ممكن للتوعية والإعلام

MOOMKENORG
FOR AWARENESS & MEDIA

UNDP

مهجرو تاورغاء (النازحون قسريا)
تجربة التهجير، العودة و مستقبل المصالحة

طبع هذا التقرير بواسطة منظمة ممكن للتوعية والإعلام

ضـمن مشروع تحليـل وفـضّ النـزاعات وبناء السّـلام

صدر العدد الأول في يونيو 2018

رقم اشهار المنظمة: 1834-2-2013

العنوان: شارع البرج - حي الأندلس - طرابلس ، ليبيا.

رقم الهاتف: 913023091 218+

البـــريد الالكتروني: info@moomken.org

الموقع الإلكتروني: www.moomken.org

ملاحظة: يرجى الإشارة إلى أن وجهات نظر طرفي النزاع لا تعبر عن وجهة نظر منظمة ممكن للتوعية والإعلام أو شركاؤها المساهمين في انجازه.

جميع الحقوق محفوظة لدى منظمة ممكن للتوعية والإعلام @ 2018

حول فريق العمل

محمد صالح تنتوش (الكاتب والمشرف العام على التقرير)

منسق عام برنامج بناء السلام بمنظمة ممكن و باحث في الشأن الليبي ،يعمل في برامج بناء السلام كميسر جلسات تحليل النزاع مع أصحاب المصلحة وكمصمم ومحلل لنتائج إستبيانات المشاركة المجتمعية في تحليل النزاع و كتابة والإشراف على التقارير النهائية لتحليل حالات النزاعات المحلية.

مالك علي الكبير (مساعد باحث في إعداد التقرير)

منسق ببرنامج بناء السلام بمنظمة ممكن مع خلفية و خبرة بمجال الصحافة والإعلام، عمله في برنامج بناء السلام يشمل تيسير جلسات تحليل النزاع مع أصحاب المصلحة وكتابة التقارير النهائية لتحليل حالات النزاع.

محمود عبدالحميد الزليطني (مساعد باحث في إعداد التقرير)

منسق ببرنامج بناء السلام بمنظمة ممكن وباحث ومهتم بالشأن الليبي، يعمل ببرامج السلام كميسر جلسات تحليل النزاع و كاتب لتقارير تحليل حالات النزاع المحلية.

أحمد حسام باشا إمام (مساعد باحث في إعداد التقرير)

متدرب ببرنامج بناء السلام بمنظمة ممكن، حيث يقوم بالعمل على اعداد البحوث الأولية وتجميع مصادر المعلومات حول مناطق النزاعات.

أحمد العريفي البيباص

المدير التنفيذي والمؤسس لمنظمة ممكن والمشرف والمدير العام لبرامج بناء السلام بالمنظمة.

المحتويات

مقدمة	07
النزوح في ليبيا: نظرة عامة	08
معلومات عامة حول نزوح أهالي تاورغاء إلى طرابلس	13
1. أسباب النزوح	13
2. الرجوع إلى الديار	13
وجهة نظر قيادات تاورغاء	15
1. التفاصيل والمعلومات	15
2. وجهة نظر أعيان المدينة	15
3. الخطوات اتجاه المصالحة وبوادر حسن النيّة بين الطرفين	15
4. إتفاق المصالحة مصراتة – تاورغاء الحل أم الوسيلة	17
5. تحديات عودة الأهالي والسكان	17
6. مستقبل تعزيز السلام والإستقرار	17
7. ملخص تنفيذي مقترح من أعيان المدينة	18
إشراك المجتمعات المحلية في عملية تحليل أسباب النزاع و تقييم فرص بناء السلام	18
تحليل نتائج الإستبيان	19
أولاً:خصائص العينة	19
ثانياً: الظروف التي يعيش فيها النازحون في أماكن النزوح	20
ثالثاً: النازحون والمصالحة	23

التحليل النهائي	36
1. إشكالية غياب الحقيقة	36
1.1 الأسباب والآثار	36
2.1 ملاحظات ختامية	36
2. إشكالية غياب الدولة – المنتصر من يقرر	37
1.2 الأسباب والآثار	37
2.2 ملاحظات ختامية	37

مقدمة

تعمل منظمة ممكن للتوعية والإعلام منذ سنة 2015 على برامج بناء السلام من خلال عدة مشاريع قامت بتنفيذها والتي كان من بينها مشروع تحليل النزاعات ما بين مناطق (زوارة- رقدالين)، (مصراتة- بني وليد)، (ورشفانة-الزاوية،غريان وجنزور) بالإضافة إلى مشروع بناء السيناريوهات التحولية ما بين مناطق(زوارة- رقدالين)، وتسعى منظمة ممكن للإستمرار في مشاريع تحليل النزاع وتحديد فرص بناء السلام ما بين عدة مناطق أخرى من بينها النازحين في مدينة طرابلس كحالة في النزاع حيث سبق وأن قامت المنظمة بتدريب قيادات شبابية من نازحي تاورغاء وبنغازي على الطرق العلمية لتحليل النزاعات بالإضافة إلى نشر إستبيان إلكتروني لمعرفة وجهة نظر عامة النازحين حول أسباب النزوح و شروط العودة و كيفية تحقيق السلام في مناطقهم بعد عودتهم، كما قامت المنظمة مؤخرا بالقيام بحلقات نقاش للقيادات الممثلة لنازحي بنغازي يوم 29 مايو 2018م، بالإضافة إلى حلقة نقاش مع القيادات الممثلة لنازحي تاورغاء يوم 2018/7/27، واستمعت المنظمة خلال اللقائين لوجهة نظر هذه الأطراف حول أسباب النزوح و شروط العودة و فرص بناء السلام في مناطقهم بعد عودتهم.

النزوح في ليبيا: نظرة عامة[1]

تمهيد:

«بدأت عملية نزوح السكان في ليبيا من مناطقهم إلى مناطق أخرى مع بدء المواجهات المسلحة أثناء ثورة فبراير 2011 ، حيث استمر نزوح بعض العائلات لفترة بسيطة مثلما كان عليه الحال مع سكان بنغازي وضواحيها الغربية واستمرت طوال فترت الحرب أو حتى خروج قوات النظام السابق بشكل نهائي من هذه المناطق مثل ما حدث مع اجدابيا و باقي مناطق الهلال النفطي وكذلك مناطق بني وليد و الرياينة وككلة وغيرها من المناطق التي شهدت العمليات العسكرية الرئيسية في المنطقة الغربية ، لكن حالة النزوح استمرت لمدة أطول بالنسبة لبعض المناطق نتيجة لما كان عليه الوضع بعد دخول الثوار مدينة طرابلس و مقتل القذافي في سرت ، حيث رفضت بعض المناطق عودة سكان مناطق أخرى على حدودها بحجة الإنتماء المكثف لشباب هذه المناطق لكتائب القذافي ، وبالتالي استمرت حالة النزوح بالنسبة لسكان القواليش والرياينة لأكثر من سنة ، فيما لا زال سكان تاورغاء نازحين في مناطق طرابلس وبنغازي وغيرها .

ارتبطت حالة النزوح بعد إنتهاء المواجهات المسلحة أثناء الثورة وإعلان تحرير ليبيا من قبل المجلس الوطني الإنتقالي وبداية المرحلة الإنتقالية بشكل رئيسي بالنزاعات القبلية و المناطقية المسلحة والتي اندلعت لفترات متفاوتة ما بين سنة 2012 2014- مثل ما كان عليه الحال في نزاع المشاشية مع الزنتان و المعارك المتكررة ما بين مجموعات مسلحة في ورشفانة و الزاوية و رقدالين و زوارة و المقارحة وأولاد سليمان والتبو والطوارق ، لكنها لم تكن من نوعية النزوح الذي يستمر لفترات طويلة كما كان عليه الحال في الموجة الثانية من النزوح الذي حدث للسكان من مناطق أوباري و بنغازي ودرنة وورشفانة و ككلة و سرت -بما في ذلك مناطقها المجاورة لسرت والتي كانت تحت سيطرة التنظيم - تلك الموجة التي كانت أسبابها _فيما عدا سرت[2]_ حربا أهلية ضروس ما بين الخصوم المحليين تركزت في العمليات العسكرية في بنغازي وضواحي طرابلس (طريق المطار وقصر بن غشحربا أهلية ضروس ما بين الخصوم المحليين تركزت في العمليات العسكرية في بنغازي وضواحي طرابلس (طريق المطار وقصر بن غشير تحديدا) وورشفانة و ككلة و أوباري أو ما يعرف بانطلاق عمليتي الكرامة وفجر ليبيا، حيث لا زالت بعض المناطق التي شهدت الحرب على إثر انطلاق هاتين العمليتين حتى الآن.

فبالرغم من إنتهاء عملية فجر ليبيا إلا أن سكان منطقة ككلة لم يستطيعوا العودة لمناطقهم حتى الآن ، بالاضافة إلى استمرار نزوح بعض العائلات من بنغازي ومناطق أخرى في الشرق خاصة تلك التي لها مواقف مختلفة عن مؤيدي عملية الكرامة أو ممن ينتمي أحد أفراد عائلتها الى الطرف المسلح المقابل لقوات عملية الكرامة.»

1. سبق وأن قام معد هذا التقرير بورقة بعنوان «قضية النازحين في ليبيا، نظرة عامة» وألقاها في ندوة علمية قامت بها المنظمة الليبية للسياسات والاستراتيجيات سنة 2017م، حيث كان معد هذا التقرير مسؤولا عن مكتب البحوث بها، والتمهيد هنا عبارة اقتباسات من تلك الورقة.
أنظر الرابط: HTTP://LOOPSRESEARCH.ORG/PROJECTS/VIEW/148/?LANG=ARA

2. نزح سكان مدينة سرت والمناطق المجاورة مثل النوفلية و بوقرين و هراوة وجارف والوادي الأحمر بسبب انطلاق عملية البنيان المرصوص ضد عناصر تنظيم الدولة التي كانت تسيطر على المنطقة منذ سنة 2014 وانتهى وجودها في شهر ديسمبر بعد استمرار العمليات لحوالي 7 أشهر.

أسباب النزوح

«من هذا التأريخ البسيط الذي أوردناه في التمهيد حول مسألة نزوح السكان يتضح لنا أن السبب الرئيسي الذي يدفع السكان للنزوح هو قلة الأمن والعمليات العسكرية والنزاعات المسلحة التي اندلعت أو لا زالت مندلعة في كثير من المناطق لأسباب سياسية و عصبيات قبلية يرتبط استمرارها بعدم قدرة الأطراف المتناحرة على الوصول إلى مصالحة تامة تنهي حالة الأنقسام والتشردم ، لكن وكنتيجة لهذا السبب العام في نزوح السكان تندرج مجموعة من التفاصيل يجب أن يتم تسليط الضوء عليها لأنها تحتاج إلى حلول تفصيلية دقيقة تتجاوز ضرورة تشكيل حكومة واحدة وإنهاء النزاع المسلح إلى ضرورة قيام أجهزة الدولة بمهامها مدعومة ببرنامج كامل للعدالة الانتقالية والصلح الكامل ، ولعلنا نفصل أسباب النزوح فيما يلي»:

■ المواجهات المسلحة المباشرة

«اندلاع المعارك المسلحة منذ المواجهات ما بين الثوار و كتائب القذافي سنة 2011 ثم توسع خارطة المواجهات لتشمل المعارك القبلية و المناطقية خلال الفترة ما بين 2012-2014 قبل أن تبلغ ذروتها في النزاع المسلح الذي اندلع سنة 2014 ، وعلى إثر هذه المواجهات ترك السكان منازلهم بحثا عن مكان آمن لا تكون فيه حياتهم مهددة بالقصف و الرصاص خاصة وأن جميع المواجهات المسلحة لم تخلو من استخدام للمدفعية و الراجمات والآليات الثقيلة ، فيما شملت أيضا استخداما للطائرات في بعض المناطق، وفي بعض المواجهات لم يستطع السكان الفرار أو ترك مناطقهم فيما لم تتوقف المواجهات المسلحة في تلك المناطق ما كان نتيجته خسائر في الأرواح البشرية على غرار ما حدث في الكثير من المواجعات المندلعة في بنغازي و ما حدث مؤخرا في المواجهات ما بين أولاد سليمان والقذاذفة في سبها.»

■ ما بين التهجير القصري والنزوح

«يجدر بنا هنا أن نوضح الفرق ما بين النزوح والتهجير القسري ، ففي الفرق تكمن الكثير من التفاصيل التي يجب أن ندرك أسبابها حتى يمكن علاجها فيما بعد ، فالنازح هو الذي ترك منزله ومنطقته بسبب اندلاع المواجهات المسلحة في منطقته لكنه يأمن عودته بعد إنتهاء المواجهات المسلحة سواء كان النزوح داخليا (في داخل المدينة نفسها ولكن من حي إلى آخر) أو كان نزوحا خارجيا نحو مدينة أخرى وهذه الحالة هي الغالبة عموما في ليبيا فأثناء الثورة عاد السكان إلى مناطقهم فور توقف المواجهات المسلحة مباشرة عدا مناطق الريانة والقواليش و تاورغاء .

يختلف هذا الوضع فيما يتعلق بمن ترك منزله لكنه لم يستطع العودة إلى منطقته حتى بعد توقف المواجهات المسلحة فيها نتيجة إنتهاء المعارك لصالح أحد الأطراف وهو ما كان عليه الوضع في العمليات العسكرية التي اندلعت خلال سنة 2014 خاصة في المنطقة الشرقية ، إذ لم يستطع الكثير من سكان بنغازي العودة إلى مناطقهم نتيجة إنحيازهم لطرف الصراع الخاسر في المواجهات المسلحة التي شهدتها أحيائهم و أصبحوا مهجرين قسريا حتى بعد انتهاء المواجهات المسلحة في مناطقهم في صورة مشابهة لما حدث مع سكان تاورغاء سنة 2011 ، فيما لم يستطع سكان ككلة أيضا العودة إلى مناطقهم نتيجة الدمار الكبير الذي لحق بالبنية التحتية في المنطقة بما لا يتيح الفرصة للسكان للعودة خاصة وأن هذا الدمار شمل البنية التحتية لشبكتي إمداد المياه والصرف الصحي وليس فقط المنازل.»

1. الخريطة مأخوذة بواسطة موقع خرائط جوجل www.google.com/maps وقد تكون غير دقيقة.

العنصرية القبلية والمناطقية ودورها في تهجير السكان

بما لا يدع مجالا للشك كان للنزاعات المسلحة التي اندلعت أثناء الثورة وبعدها أثر سلبي على النسيج الإجتماعي بشكل أفسد التنوع السكاني لبعض المناطق ، فالنزاع أخذ منذ البداية طابعا مناطقيا وقبليا استخدمه القذافي بشكل مباشر ولم ينكره معارضوه أيضا وهو ما نتج عنه فيما بعد ثقافة المناطق والقبائل المنتصرة والمهزومة ، وتعزز بعد المواجهات المسلحة التي اندلعت ما بين المناطق والقبائل المختلفة لأسباب مختلفة لم تخلوا دائما من طابع الدوافع القبلية والمناطقية ، لتستمر بذلك نتائج هذه المواجهات إلى ما بعد توقف الإشتباكات المسلحة المباشرة لتشمل أيضا تهجير السكان المنتمين إلى طرف النزاع الآخر رغم إقامة بعض الأسر المهجرة في هذه المناطق لسنوات طويلة ، هذا التهجير كان بطريقتين الأولى مباشرة تمثلت في هجوم مجموعات مسلحة على بعض المنازل أو اختطاف أحد افراد الأسرة أو حتى دفع البعض إلى بيع ممتلكاته ، او عن طريق غير مباشر تمثل في العنصرية التي واجهت البعض في حياتهم العامة في مناطق سكنهم التي ينتمي غالبية سكانها إلى مناطق أو قبائل تمثل الطرف الآخر من أطراف النزاع.

النزاعات العائلية وموجة الإنتقام

«أدى الإنتشار الكبير للسلاح ما بين عامة الناس إلى تكوين مجموعات مسلحة تنتمي إلى عائلات معينة في مناطق بعينها،هذا الشكل من المجموعات المسلحة يعود السبب في تشكُله إلى أسباب مختلفة منها ما يرتبط بنوع معين من التجارة (التهريب في المناطق الحدودية مثلا أو تجارة المخدرات في بعض المناطق) ومنها ما يرتبط بالإنتماء القبلي أو المناطقي لهذه العائلات ودور أبنائها أثناء الثورة ، وبشكل عام فان انتشار السلاح حوّل النزاعات و المشاكل الشخصية التي تندلع ما بين الأفراد إلى نزاعات عائلية وحتى قبلية في بعض الأحيان ، فالتصرفات الفردية لبعض الأشخاص جعلت عائلاتهم يدفعون ثمن هذه التصرفات لينتج عن ذلك تدمير منازل بعض الأسر وتهجيرهم بشكل نهائي و تبادل عمليات القتل وحتى الخطف في بعض الأحيان ما بين هذه العائلات إن كان للطرفين حظ من توفر السلاح و السند الاجتماعي ، وبذلك تحولت المشاكل البسيطة التي تندلع غالبا لأسباب تافهة إلى نتائج لا تحمد عقباها و الأمثلة على ذلك كثيرة .»

النزوح لأسباب إقتصادية وخدمية

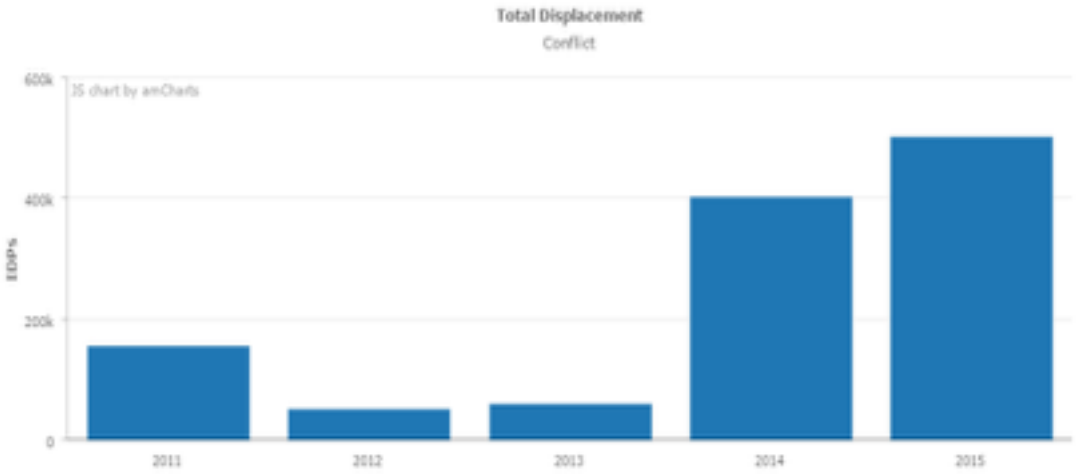
«لقد عزز غياب الدولة من التهميش الذي كانت تعاني منه الكثير من المناطق فترة النظام الحاكم ما قبل 2011 ليستمر وبشكل أكبر في السنوات التالية لثورة فبراير ، تزامن هذا الأمر مع الإنقسام السياسي والنزاع المسلح الذي لم تسلم منه هذه المناطق لأسباب مختلفة مع ما خلفه النزاع من أضرار بالبنية التحتية و حالة من الفراغ السياسي والإداري في بعض المناطق التي كانت بالأساس تعاني من التهميش وضعف البنية التحتية.

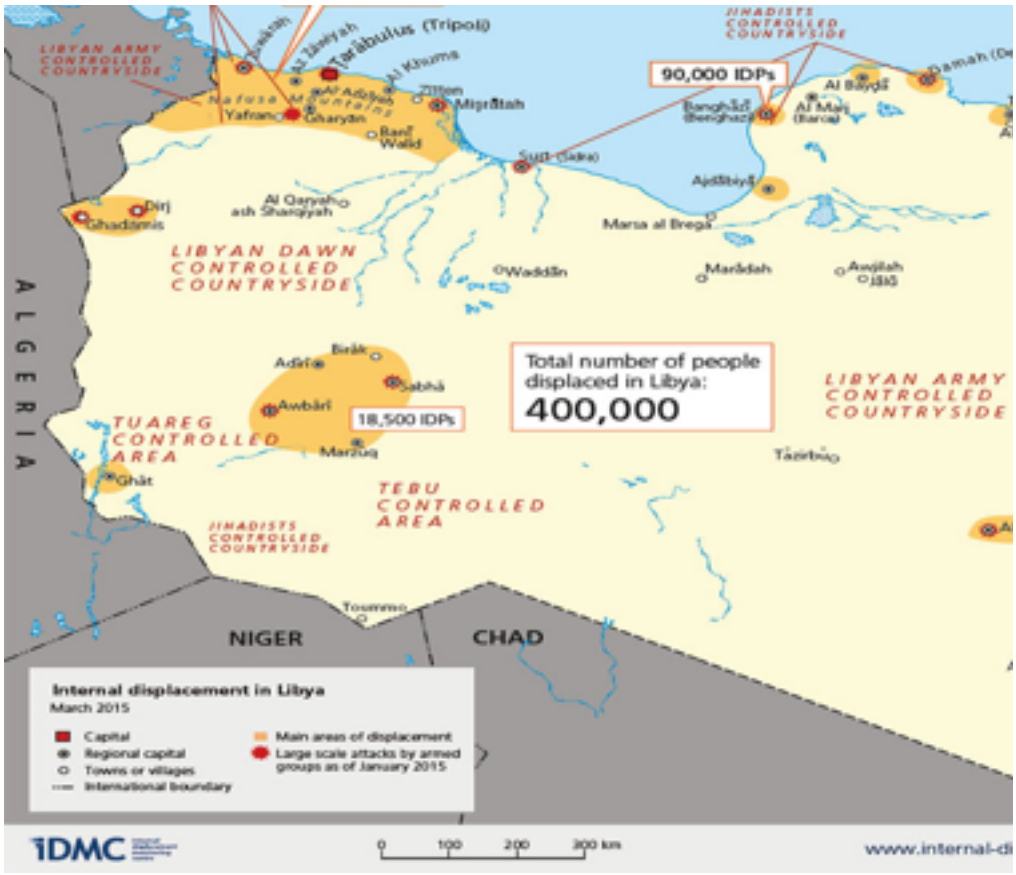
لقد ترك سكان هذه المناطق منازلهم بسبب اندلاع المواجهات المسلحة لكنهم أيضا لم يعودوا لها بعد توقف المواجهات المسلحة خاصة تلك التي اندلعت بعد سنة 2014 ، ولم يكن السبب في عدم عودتهم عائدا إلى كونهم مهجرين من قبل طرف من أطراف الصراع ، بل كان السبب الرئيسي لعدم عودتهم عدم وجود خدمات إدارية أو صحية تقدَم لهم بالشكل المطلوب مع الانفلات الأمني في تلك المناطق فضلا عن كون بعض أفراد تلك الأسر استطاعوا الحصول على فرص للعمل أو تمكنوا من الإستقرار في المناطق التي نزحوا لها ؛ بشكل يمنحهم فرصة العيش بمستوى أفضل مما هو عليه في مناطقهم أو على الأقل فرصة الحصول على الخدمات التعليمية والصحية بشكل أفضل.

استمرت حالة النزوح من بعض المناطق لأكثر من سنتين ، واستطاع الكثير من النازحين -خاصة المنطقة الشرقية- الحصول على فرص عمل أو بناء مشاريع صغرى ومتوسطة ونقل تجارتهم وأعمالهم التي ضررت بفعل الحرب في مناطقهم إلى المناطق التي نزحوا لها وحققوا في ذلك نجاحا إلى حد ما ، وهو ما جعلهم يفضلون الإستقرار في مناطق النزوح على العودة إلى مناطقهم دون مخاوف أمنية تهددهم من العودة إليها.»

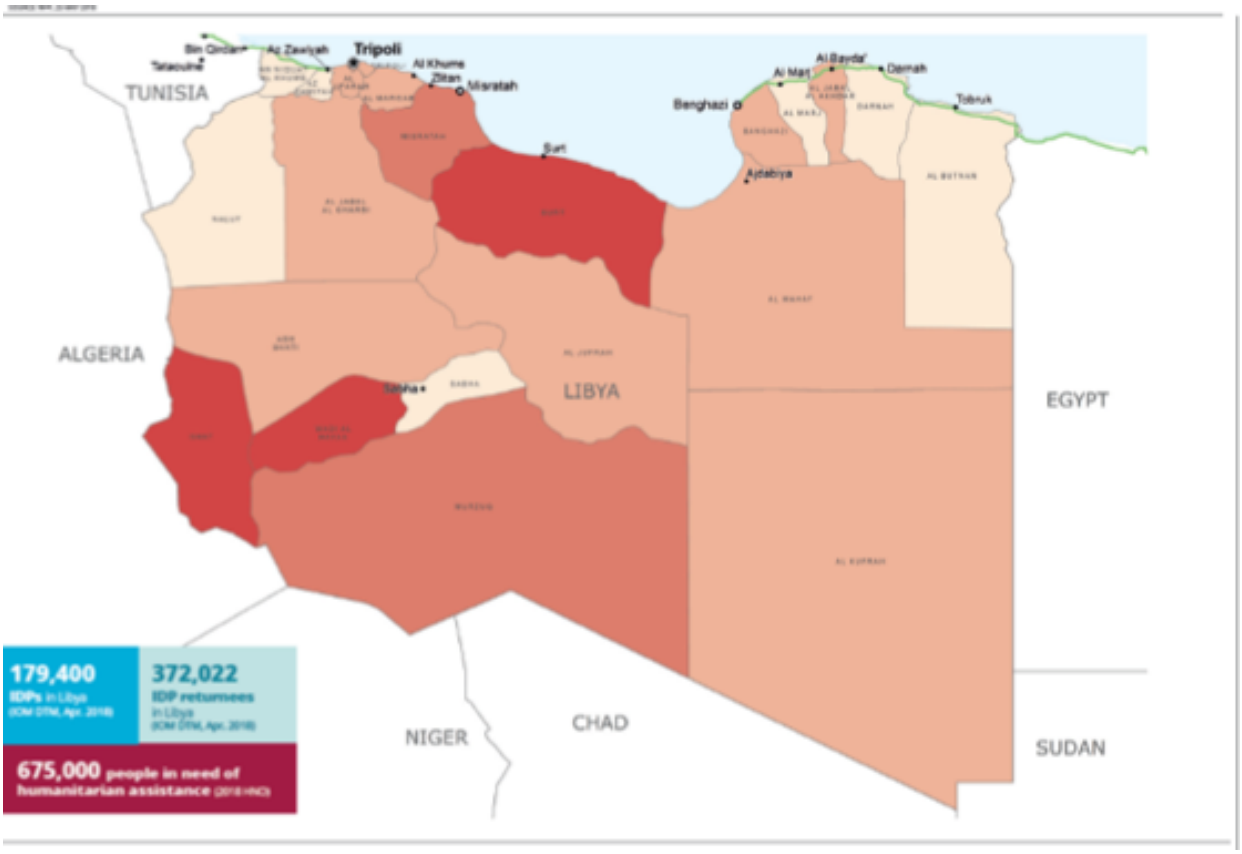
خارطة النزوح و أعداد النازحين التقديرية

من خلال الأشكال التالية يمكن أن نلاحظ عدد النازحين سنويا منذ انطلاق أحداث الثورة وحتى سنة 2015 والتي بلغت أعداد النازحين فيها ذروتها ، كما نلاحظ من خلال الخريطة المناطق التي يوجد بها النازحون وأعدادهم التقديرية [3] حتى سنة 2015، كما نلاحظ في الشكل رقم 3 و 4 أعداد وتوزيع النازحين وفقا لإحصائيات سنة 2017 حيث يلاحظ أن عدد النازحين قد قل إثر عودة الكثير من نازحي سرت وبنغازي.

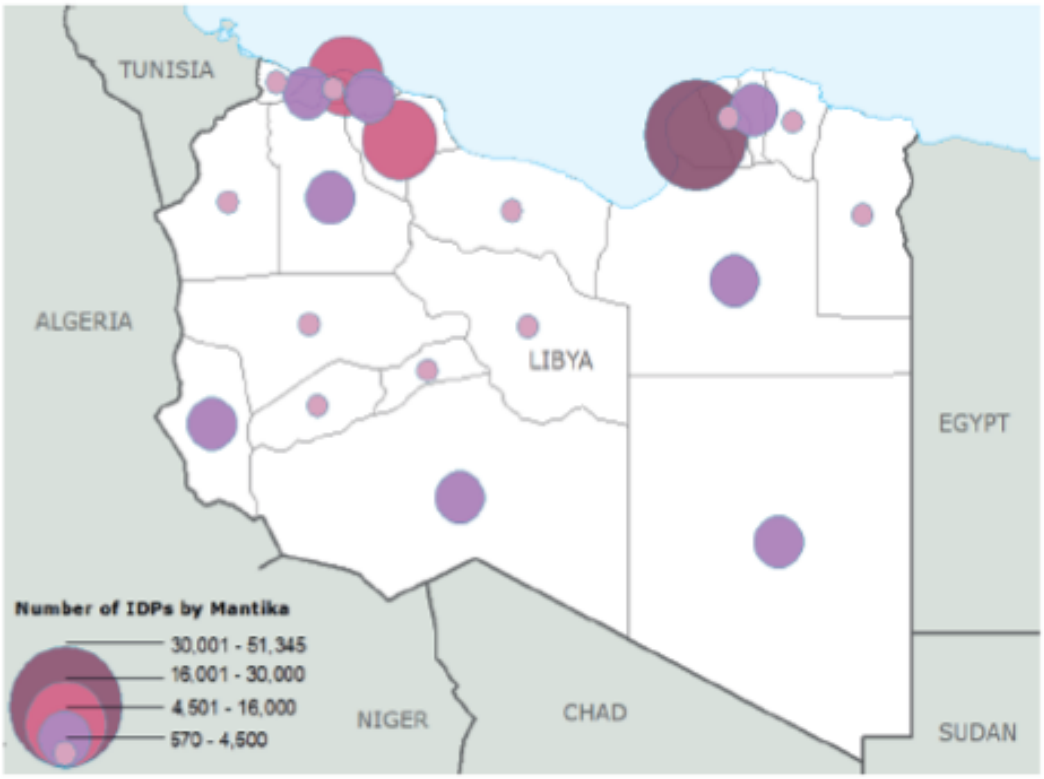




3. المصدر : موقع internal displacement.org



IDP CONCENTRATION



179,400 IDPs

SOURCE: IOM DTM ROUND 19, APRIL 2018

معلومات عامة حول نزوح أهالي تاورغاء إلى طرابلس

تعتبر مشكلة نزوح سكان مدينة تاورغاء عن مدينتهم من أهم القضايا العالقة منذ سنوات عجزت الحكومات المتعاقبة عن إيجاد حل جذري لها ، حالة النزوح التي يعاني منها حوالي 40 ألف مواطن نازحين خارج مدينتهم موزعين بين مدن طرابلس وبنغازي وبني وليد وبعض المدن الأخرى.

أسباب النزوح

بدأت قضية الخلاف بين مدينتي تاورغاء ومصراتة مع بداية الإشتباكات المسلحة إبان الثورة , وبالنظر إلى أن مدينة مصراتة المدينة الثانية في المنطقة الغربية بعد العاصمة طرابلس , ومع معارضتها الشرسة وخروجها عن سيطرة النظام بالكامل, مما اضطر النظام لحشد كل قواته لمحاصرتها واستعانته بالمدن المجاورة في هذا الحصار وكانت مدينة تاورغاء ضحية لهذا الاستغلال , ساعده وجود قيادات عسكرية تابعة للنظام ذات أصول تاورغية ساهمت في إقناع سكان تاورغاء في الدخول الصراع المسلح مع المدينة المجاورة , عن طريق الاغراء بالمال أو حتى بالتهديد , ظلت مدينة تاورغاء طيلت أشهر مركزا لعمليات قوات النظام للمحور الشرقي لمدينة مصراتة وشارك المتطوعون من أبنائها رفقة الكتائب المسلحة في اقتحام مصراتة أكثر من مرة , ومع توالي الأحداث وانهيار قوات النظام غادرت القوات المدينة , ليغادر معها كل سكان تاورغاء خوفا على حياتهم من أي عمليات اعتقال أو انتقام محتملة , ليقطنو المخيمات في كل من طرابلس وبنغازي وتستمر معاناتهم لسنوات , فيما نهبت مدينتهم بالكامل وأحرقت العديد من المنازل .

الرجوع إلى الديار

باءت أغلب محاولة الصلح بين المدينتين بالفشل , والتي لم تكن في أغلب الأحيان بالقدر الكافي من الجدية مقارنة بحساسية الأمر , نظرا لعدم فهم حساسية النزاع والخلاف بين المدينتين ، ولكن تعد المحاولة الأخيرة والاتفاق المبرم بين المدينتين برعاية حكومة الوفاق الوطني وبدعم من بعثة الأمم المتحدة بليبيا , الوحيدة الذي من الممكن إتمامها بعد أن نصت على تعويضات مالية لكل مدينة ، تحصل بموجبه مدينة مصراتة على 293 مليون دينار ليبي, فيما نصيب تاورغاء 170 مليون دينار ليبي بحسب تصريح رئيس المجلس المحلي تاورغاء إلا أنه أيضا لم يطبق ؛ لتستمر معاناة النزوح مرة أخرى ، فبعد أن كان مقررا عودة سكان تاورغاء لمدينتهم شهر فبراير الماضي لم تتم هذه العودة , ففي 31 يناير ، وفي خطوة إستباقية أصدر المجلس العسكري مصراتة ورابطة أسرالشهداء والمفقودين ومجلس أعيان مصراتة بيانا يعارضون فيه عودة سكان تاورغاء ، مطالبين بتأجيلها, ادعى البيان أن ثمة أجزاء من اتفاق الوساطة الأممي لم يتم تنفيذها.

لتستمر معاناة التاورغيين في مخيمات نزوح جديدة , فبحسب تصريح عماد إرقيعة، الناشط والمكلف بالإعلام من "المجلس المحلي تاورغاء"، وهو الهيئة الرئيسية الممثلة لأهالي تاورغاء المهجرين والتي تنسق عمليات الإغاثة ، لمنظمة هيومن رايتس ووتش ، أنه وعندما حاول سكان تاورغاء العودة بداية شهر فبراير, أحرقت جماعات مسلحة من مصراتة الإطارات،وأطلقت الأعيرة النارية في الهواء كنوع من الترويع والتخويف .

أُجبر النازحون على التراجع عن نقطة التفتيش 14 ومنطقة تُعرف باسم طريق النهر الصناعي في الأول من فبراير ، ومرة أخرى في الرابع من نفس الشهر ، واصل إرقيعة تصريحه بأنه في الرابع من فبراير ، أصابت جماعات مسلحة من مصراتة "إيتيمه محمد جبريل" امرأة من تاورغاء، حينما كانت جالسة داخل السيارة ، وهو ما أجج الموقف ذلك اليوم .

أقامت العائلات في مخيمات مؤقتة أقيمت حديثا شرق تاورغاء، وفي منطقة تدعى "قرارة القطف"، 35 كيلومتر شرق تاورغاء. ظلت مابين 240 و300 عائلة مقيمة في خيام وفرتها مفوضية الأمم المتحدة للاجئين، بالإضافة إلى عدد غير معروف ممن يقيمون مع أصدقائهم أو أقاربهم في المدينة القريبة.

وفي هراوة، 280 كيلومتر جنوب شرق تاورغاء، كان عدد غير محدد من العائلات يقيم في 20 إلى 25 خيمة، وآخرون يقيمون في مسجد وقاعة كبرى في البلدة قدمها المجلس البلدي، أما في بني وليد، على بعد 100 كيلومتر جنوب غرب مدينة تاورغاء، أُضيفت 55 أسرة وصلت حديثا إلى 230 عائلة هناك كانت قد نزحت من تاورغاء منذ 2011. إن عدد السكان في المخيمات متفاوت، مع رحيل عائلات كثيرة إلى طرابلس ومدن أخرى بسبب الظروف الجوية القاسية و انعدام خدمات الصرف الصحي ونقص الرعاية الصحية والمعيشة السيئة ، سجلت أصابة رجلين بجلطات دماغية وتوفيا في حادثتين منفصلتين ، الشاعلي أبو ناب (65 عاما) توفي في 1 فبراير/شباط في "مركز طرابلس الطبي"، على بعد 245 كيلومترا من مكان إقامته، بينما توفي محمد أحمد بركة في بلدة ترهونة في 12 فبراير/شباط، بعد إصابته بسكتة دماغية .

بحسب أراء المواطنين من مدينة مصراتة على وسائل التواصل الاجتماعي فإنهم لا يعارضون عودة أهالي تاورغاء إلى مدينتهم ، مطالبين بتفعيل الاتفاق وتشكيل لجنة صلح تنظر في القضايا العالقة بين المدينتين, ولكن تبقى العقبة الوحيدة أمام رجوعهم هي المتعصبين من سكان مدينة مصراتة وبعض أعضاء المجلس العسكري مصراتة ومجلس الأعيان ، كما أن للانقسام السياسي دور في تعطيل إتمام الاتفاق بين المدينتين باستغلال بعض الساسة قضية تاورغاء ضد مدينة مصراتة أولا ، ثم إن رجوعهم برعاية حكومة الوفاق الوطني لا يوافق عليه من يعارضها.

وفي شهر رمضان المبارك الذي وافق يونيو من العام 2018 ، وبعد عدة مشاورات أسفرت عن اتفاق نهائي بين مدينتي مصراتة و تاورغاء وقع عليه كل من المجلس البلدي مصراتة ، ومجلس تاورغاء المحلي ، وبعض الشخصيات الاعتبارية من المدينتين ، أسفر في نهاية الأمر عن عودة بعض النازحين ولأول مرة منذ العام 2011 لمدينتهم تاورغاء ، وقفت منظمة ممكن للتوعية والإعلام على هذه العودة في أيامها الأولى ، ولوحظ أن العودة كانت بشكل ضعيف ، لانعدام الخدمات في مدينة تاورغاء ومن خلال حديثنا مع السكان خلال زيارتنا تبين أنه بالإضافة لانعدام الخدمات فإن بعض العائلات ومع الاتفاق المبرم إلا إنها ما زالت متخوفة وحذرة في موضوع العودة، ويحتاجون لمزيد من الضمانات ، كرعاية لهذا الإتفاق وإجبار الطرفين على الإلتزام ببنوده ، فيما يطالب البعض الآخر بتعديل بعض البنود ويرون أن هذا الاتفاق مجحف بعض الشيء في حق أهل مدينة تاورغاء.

وجهة نظر قيادات تاورغاء

التفاصيل والمعلومات

عُقدت مجموعة التركيز لقيادات مدينة تاورغاء الخاصة بالنزاع وحركة النزوح لأهالي المدينة عقب أحداث ثورة 17 فبراير عام 2011 يوم الجمعة الموافق 2018/7/27 بقاعة الاجتماعات المجاورة للمسجد الواقع وسط المدينة بحضور أعضاء عن المجلس المحلي تاورغاء ولجنة الأزمة ومسؤول مخيم قرارة القطف وعدد من الشيوخ وأعيان المدينة.

وجهة نظر أعيان المدينة

عبر المشاركون في الجلسة على أسفهم لما جرى بعد انسحاب قوات النظام السابق التي كانت متمركزة في المدينة تاركة السكان عرضة لتبعات أفعال لم يقوموا بها وذكر المشاركون بأنه إذا تم الرجوع قليلا للحديث عن أسباب النزوح الرئيسية وخروج كافة المواطنين من مدينة تاورغاء، سنرى أن الأسباب الرئيسية للنزوح تنحصر في الأسباب السياسية فقط ومرحلة تغيير النظام، وسُوِّق في وسائل الإعلام في تلك الفترة أن مدينة تاورغاء مؤيدة للنظام بالكامل، وفي حقيقة الأمر أن مدينة تاورغاء في تلك المرحلة لم تكن تملك قرارها وأن النظام وضع كافة قواته بتاورغاء، كما تزاحم قادة الكتائب الأمنية جميعا على البقاء بتاورغاء مما جعل منها منطقة عسكرية بإمتياز، « لهذا السبب نعتبر أن مدينة تاورغاء كانت مظلومة في واقع الأمر طالما أن قرارها لم يكن بيدها وأنها احتملت عبئ الدولة الليبية والنظام حينها في رفضه لثورة 17 فبراير؛ وهذا تسبب في تحويل تاورغاء إلى واجهة النظام و تصوير النظام كأنه تاورغاء»، كما أن هناك بعض القيادات العسكرية التي ترجع أصولها لمدينة تاورغاء وشاركت في جبهات القتال في مدن مختلفة أثناء تلك الأحداث زادت من حدة الموقف، كما لا ننكر مشاركة بعض من شباب تاورغاء في الحرب وبطبيعة الحال في الصراعات المسلحة تحدث الخروقات.
وقد ذكر الحضور على أنهم وفي كل مرة يؤكدون أن من اقترف ذنبا فليواجه مصيره ويتحمل ما جنته يداه أمام القضاء، ولكن ماتم تسويقه أن أهل تاورغاء جميعا كانو وراء الحصار والهجوم على مدينة مصراتة هو مغالطة كبيرة والدعاية القوية ساهمت بقوة في ردة الفعل العنيفة على المواطنين أهل تاورغاء والمدينة بشكل عام، كما كان لغياب التواصل بين القيادات الإجتماعية بين المدينتين أثناء الأحداث دور كبير في ذلك الشرخ الكبير بين المدينتين، بالإضافة إلى أن مدينة كبير بمثل حجم مدينة مصراتة مع ما فيها من اختلاف وتعدد المكونات داخلها صعب من عملية الوصول إلى حل في وقت سريع، فكان السكوت هو ما يتم اللجوء إليه دائما ولا شك أن هناك الكثير من الخيرين بمدينة مصراتة ولكن ما حدث قد حدث ونحن اليوم في مدينتنا تاورغاء ونحن سعداء بما تحقق حتى هذه اللحظة ونتطلع إلى البناء والتنمية في مدينتنا تاورغاء وليبيا عامة.

الخطوات اتجاه المصالحة وبوادر حسن النيّة بين الطرفين

أثناء أحداث الثورة سنة 2011 انقطع التواصل مع مدينة مصراتة في الفترة من شهر مارس وأبريل وحدث سوء فهم كبير بين توجهات المدينتين وغابت الرؤى، حتى عقدت مجموعة من الجلسات غير الرسمية بين مواطنين من المدينتين ومحاولة النقاش حول ما يتم ترويجه وضحد الأشاعات والأكاذيب [4] إلا أن هذا لم يكن كافياً.

بداية بوادر خطوات المصالحة كانت عقب تشكيل «لجنة الصلح خير» في بنغازي وهي لجنة مشكلة من مجموعة من الأكاديميين والأطباء والمهندسيين وبعض الفئات الأخرى وقامت تلك اللجنة بتسعة زيارات لمدينة مصراتة حيث عملت اللجنة على التنسيق لتبادل وجهات النظر وتنفيذ مطالب مصراتة بتسليم المطلوبيين وتقديم اعتذار من مدينة تاورغاء لأهل مصراتة، وكان أول اعتذار قامت به تاورغاء هو أولى بوادر حسن النية [5] ، إلا أن اللجنة وبالرغم من أنها سعت للحصول على قائمة المطلوبين من تاورغاء لدى مصراتة لم تفلح في ذلك وكان هذا سبب فشلها لاحقاً كون أن هذا الملف تفاقم بعدها.

4. انتشرت في تلك الفترة قصص أعمال القتل والانتقام بين أهالي المنطقتين وأن أهالي تاورغاء هم من الأفارقة المهاجرين وأن أهالي مصراتة هم من المقاتلين المتوحشين لأي ليبي مع النظام.
5. أول اعتذار من مدينة تاورغاء لمصراتة كان بتاريخ 23/فبراير/2012.
6. رئيس المؤتمر الوطني العام وحكومته ومفتي الديار كانوا من ضمن الجهات التي استلمت رسالة طلب رعاية الحوار.

وبعد اجتماع كبير وموسع لأهالي تاورغاء تقرر في 25/يونيو/2013 العودة الكاملة للأهالي إلى المدينة دون الاكتراث بما قد يحصل من مواجهة مع مدينة مصراتة أو غيرها، إلا أن الحكومة حينها قامت بضغط على المجلس المحلي للعودة عن هذا القرار وأعلنت هيئة الأركان وقتها إقامة مناورات عسكرية في منطقة السدادة في الموعد الذي حدده الأهالي للعودة وتم إعلان تلك المنطقة منطقة عسكرية؛ وبالفعل خرج رئيس المجلس المحلي للمدينة معلناً عن إلغاء موعد العودة بسبب الضغوطات من الحكومة وبعض القبائل الليبية مع التأكيد على ضرورة تقديم حل لأهالي المدينة.

في السابق كان ينقص كل المبادرات الجانب الإجتماعي المتمثل في اللقاءات المباشرة بين طرفي النزاع وبمجرد بدء جلوس اللجان من المدينتين سنة 2014 بين أحد القيادات الفاعلة من مصراتة تم اللقاء بين 5 ممثلين عن تاورغاء و5 ممثلين من مصراتة وكانت اللقاءات في مجملها سرية، وطلبنا بعدها من الجهات الرسمية [6] رعاية الحوار بين المدينتين إلا أنه لم يحظى باهتمام أورعاية أحد ولم يباركه أحد؛ إلا أننا كنا في تاورغاء ومصراتة سعداء جداً بوصولنا لمرحلة اللقاءات المباشرة.

وفي شهر يناير من عام 2015 حضر رئيس المجلس المحلي للمدينة لقاء البلديات الذي كانت ترعاه بعثة الأمم المتحدة إلى ليبيا بعد تأزم الموقف بين المؤتمر الوطني العام ومجلس النواب في مسعى منها لإيجاد حل سياسي، وكانت كل البلديات حاضرة في ذلك الاجتماع، ونتيجة للصراع السياسي كان الضغط على مصراتة حينها في أوجه وتم اعتبارها من قبل بعض الأطراف بأنها الجلاد وأن تاورغاء هي الضحية، وهنا قامت الأمم المتحدة برعاية جلسة لممثلي المدينتين على طاولة واحدة وأعلن السيد « برناردينو ليون « -المبعوث الأممي إلى ليبيا- في ذلك الوقت نقطتين مهمتين أولها أن أهل مصراتة يقرون بأحقية عودة أهل تاورغاء لمدينتهم وترتيب موعد لزيارة وفد تاورغاء إلى سجناء أبناء المدينة الموجودين بسجون مدينة مصراتة.

وفي شهر مارس من نفس العام اجتمع عمداء البلديات مجدداً معلنين عن ضرورة عودة كل النازحين والمهجرين إلى مدنهم ومناطقهم في موعد أقصاه 2015/12/31 وعملنا جاهدين من أجل تحقيق هذا الهدف مع الأمم المتحدة، وطلبت الأمم المتحدة من الطرفين اللقاء المباشر وتم تحديد يوم 2015/5/27 للقاء ممثلين عن المدينتين في تونس، وانبثق عن هذا الاجتماع تشكيل لجنة لغرض ترتيب عودة أهالي تاورغاء وتعويض وجبر ضرر الأهالي المتضررين من مصراتة، وانطلقت الحوارات بعدها لاحقاً فيما بعد.

كما انصبت كل المبادرات في شقيين، شقها الأكاديمي حيث كانت مبادرة المصالحة والحوار التي رعتها الأمم المتحدة معتمدة على أساس أكاديمي تنظيري معلوماتي في الأساس مستند على تجارب سابقة للمصالحة في دول كراوندا وجنوب افريقيا وغيرها، ولكن ما نقص عنها هو التجربة الليبية فالتجربة الليبية وخاصة في حالة مصراتة وتاورغاء هي عبارة عن نزاع بين مدنتين ولم يكن للأمم المتحدة في يوم من الأيام تجربة للصلح بين مدينتين بل كانت بين دولتين أو عرقين وغيرها، والشق الأخر هو المهم وهو اللجان المجتمعية والتي كانت أهم أعمالها تحديد من هي الأطراف المتضررة فعلاً.

وساعد تحديد المتضررين من مصراتة وحصره ووصفه بأنه ضرر وقع على جزء منها وتحديدا في منطقتي طمينة وكرزاز وليس ضررا على مدينة كاملة وهو ما ساهم في الدفع نحو العمل على آليات موضوعية للتعويض وجبر الضرر، وكان ذلك اعتراف بأن تاورغاء بشكل كامل لم تعتدي على مصراتة بل الواقع أنه حرب و تماس مابين الجيران يحدث دائماً في كل الحروب.

«لم يكن هناك أي نظرة عنصرية ما بين مدينتي تاورغاء ومصراتة في يوم الأيام وهذا ما يدل عليه التعايش المجتمعي الذي كان في السابق» [7]

تشابهت جميع محاولات المصالحة ولم تكن هناك نتيجة حقيقية؛ فحتى الأول من فبراير 2018 كان قرار العودة الذي أُقرّ من المجلس الرئاسي مفتقدا للتوافق المجتمعي؛ ولكن المبادرة الأخيرة التي أثمرت عن إبرام الإتفاق النهائي[8] كانت مختلفة عن جميع المبادرات السابقة فقد تم الجلوس فيها بشكل مباشر بين الإخوة من المدينتين، ويجب التذكير بأن مدينتي تاورغاء ومصراتة لهما تاريخ مشترك وقرابة نسب ومصاهرة.

6. رئيس المؤتمر الوطني العام وحكومته ومفتي الديار كانوا من ضمن الجهات التي استلمت رسالة طلب رعاية الحوار.
7. قيادي في مجلس أعيان وشيوخ مدينة تاورغاء.
8. توقيع ميثاق صلح مصراتة تاورغاء في 3/يونيو/2018 بقاعة مجمع الحديد والصلب بمدينة مصراتة.

إتفاق المصالحة مصراتة – تاورغاء الحل أم الوسيلة

في حقيقة الأمر إن توقيع ميثاق الصلح مصراتة-تاورغاء واجه بعض الإنتقاد من أهالي تاورغاء، ولا نخفي حقيقة وجود بعض الإجحاف في بنود الإتفاق؛ إلا أنه من حق مدينة مصراتة أن تعمل على إخماد نارها الداخلية وأن تصّر على ما جاء في تلك البنود ونحن نقدر ما تمر به مدينة مصراتة ونراعي الواقع، ونتفهم كل هذا الانتقاد من البعض ونتفهم أيضا خصوصية النزاع وما دار بين المدينتين من أحداث، كما أن وسائل الإعلام لعبت دوراً كبيرا في زيادة الشرخ بين المدينتين إبان ثورة السابع عشر من فبراير وما صاحبها من أحداث مسلحة لن يكون من السهل طيها!

ما تحقق من توقيع ميثاق الصلح هو السلام المجتمعي الحقيقي الذي نريده وأكبر دليل على هذا هو أننا عدنا اليوم لتاورغاء والذي يقوم بحمايتنا هم شباب من مدينة مصراتة.

وقال المشاركون بأنه : «خلال فترة تواجدنا بالمدينة منذ يوم دخولنا لم تحدث أي خروقات أمنية تذكر أو أي مضايقات من أي أحد».
إن الاتفاق إن لم يكن حل فإنه الوسيلة الأضمن بالتأكيد لذلك.

تحديات عودة الأهالي والسكان

- عدم قدرة الجهات المعنية من إزاحة مخلفات البناء أو أكداس الحجارة والقمامة من على الطرقات بسبب مطالب أهالي مصراتة بعدم التصرف في أي شيء إلا بعد زيارة لجنة البحث عن المفقودين للمدينة ورفع تقريرها.
- من الواضح أن العام الدراسي الجديد لن يبدأ هذه السنة طالما أن أكثر من 17 مدرسة في المدينة لم يتم استئناف العمل على صيانتها، ناهيك عن عدم عودة المعلمين الذين يمكن بهم البدء في العام الدراسي الجديد.
- الفساد المستشري في هياكل ووزارات ومؤسسات الدولة سيلقي بظلاله على المدينة من ناحية تخصيص المبالغ المالية اللازمة لبناء أو صيانة ما دمر من مؤسسات الدولة وفروعها داخل المدينة.

ولكن يجزم المشاركون الآن وبعد أن تحققت لهم العودة لمدينتهم تاورغاء أن مسيرة البناء تحتاج لبذل مزيد من الجهد، ورغم أن حالة المدينة المنكوبة تصعب من وتيرة العودة إلا أن الأمل سيظل موجود.

مستقبل تعزيز السلام والإستقرار

عبر المشاركون عن استيائهم من الحكومة حيث ذكروا بأنه لا يوجد مشروع للدولة لمدينة تاورغاء سواءاً على صعيد إعادة الإعمار أو غيره، وهنا نطرح سؤال من سيقوم بتقديم المساعدة للعائدين لمدينة تاورغاء؟

إن مشروع عودة نازحي تاورغاء نموذج وطني يمكن اقتباسة لكل النازحين في البلد، ونحن عازمون على بذل كل ما أوتينا من قوة وجهد لبناء مدينتنا تاورغاء ولكن هناك بعض العقبات والمطالب التي لو ذللت وتوفرت فإنها ستساعد بشكل كبير في التعجيل من وتيرة الإصلاح والبناء، وتتمثل هذه المطالب والتحديات في قصر الوقت وعدم استعداد الحكومة، كما أن الحكومة تنقصها الجدية في مشاريع الصيانة وإعادة البناء، ثم إن حجم الدمار يحتاج لقرارات عاجلة وطارئة، وهو ماتفتقد إليه الحكومة حتى هذه اللحظة .

تخبط الحكومة في ملف مدينة تاورغاء قد يعود بالضرر على ملف العودة، إذ إن المدينة في الوقت الراهن تفتقر إلى أساسيات الحياة وعدم توفرها سيؤثر بشكل مؤكد على عملية عودة كل النازحين، بل استمرار الوضع على ما هو عليه قد يؤدي إلى هجرة العائدين إلى المدينة مجددا، ولهذا نطالب الحكومة بالنظر إلى ملف مدينة تاورغاء بشكل عاجل واتخاذ القرارات التي تساعد حقا في تنفيذ العودة بشكل كامل.

7. قيادي في مجلس أعيان وشيوخ مدينة تاورغاء.
8. توقيع ميثاق صلح مصراتة تاورغاء في 3/يونيو/2018 بقاعة مجمع الحديد والصلب بمدينة مصراتة.

كما إن الانقسام السياسي الذي تعاني منه الدولة أثر على توافق أهالي تاورغاء النازحين في شرق البلاد وغربها اتجاه اتفاق صلح مصراتة تاورغاء، إلا أن ذلك الاختلاف في الرؤى لم يمنع من التأكيد على الهدف الرئيس لجميع الأهالي كون عودة تاورغاء هو المطلب الأساسي، كما يمكن أن يؤثر الانقسام السياسي على مستقبل تعزيز السلام في المدينة.

ملخص تنفيذي مقترح من أعيان المدينة

1- ضرورة تشكيل لجنة البحث عن المفقودين وتسمية رئيسها من قبل المجلس الرئاسي في أسرع وقت ممكن حتى تبدأ في مباشرة عملها داخل المدينة.

2- استكمال العمل على مسار المصالحة والسلام مع مدينة مصراتة والابتعاد عن النعرات الانتقامية والجهوية.

3- دعم قيادة المدينة لتجهيز المرافق وتفعيل المؤسسات الخدمية التي تعمل على رعاية المواطنين وحمايتهم وإيصال الخدمات المركزية إليكهم.

4- توثيق كافة الانتهاكات وأثار الحرب على المدينة وتقديمها للجهات التي ترغب فعلاً في مد يد العون لجبر الضرر والبناء والدفع بعجلة المصالحة.

إشراك المجتمعات المحلية في عملية تحليل أسباب النزاع و تقييم فرص بناء السلام

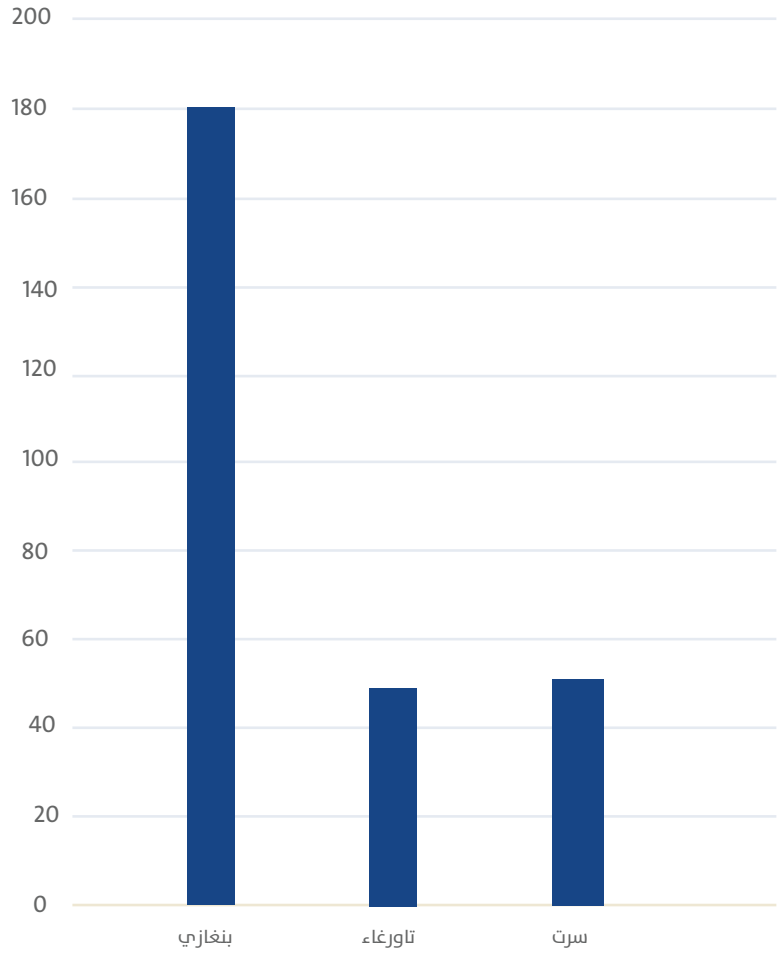
بغرض إشراك المجتمعات المحلية في عملية فهم أسباب النزاع و فرص بناء السلام، تعتمد منظمة ممكن منهجية علمية من خلال نشر استبيانات إلكترونية تستهدف بشكل مقصود ومباشر المجتمعات المحلية لأطراف النزاع بحيث يمكن الوصول إلى تحليل نهائي لحالة النزاع إستنادا إلى اللقاءات الرسمية التي نقوم بها مع القيادات المحلية وأصحاب المصلحة الرئيسيين لأطراف النزاع، وكذلك استنادا إلى آراء المواطنين بشكل عام، وهو ما يعطي تنوعا لمصادر المعلومات الضرورية لتحليل النزاع.

في حالة النازحين في مدينة طرابلس أُجري الإستبيان على مجتمع دراسة يقدر تعداده بـ50000 شخص وهو مجموع النازحين في مدينة طرابلس وفق تقديرات مصفوفة تتبع النازحين التي تشرف عليها المنظمة الدولية للهجرة، ورغم الفروقات التي قد تكون مع واقع الأرقام الحقيقية ، إلا أنه قد تم اعتماد هذا العدد كمجتمع عينة مستهدف، ولذلك فقد تم الإتصال بأعداد كبيرة من النازحين لتعبئة الإستبيان وكان عدد المشاركين بالنهاية 399 شخص منهم 228 شخص من كل من بنغازي وتاورغاء (180 من بنغازي و 48 من تاورغاء) وهما الفئتان اللتان ركزنا عليهما في هذه الدراسة بجزئيها المتعلق بتاورغاء والآخر المتعلق بنازحي بنغازي ، وبالتالي يمكن اعتبار أن عينة الدراسة هي 228 شخص وهو ما يمثل مجتمع الدراسة بدرجة وثوقية 95% و نسبة خطأ تقارب 6%.[9]

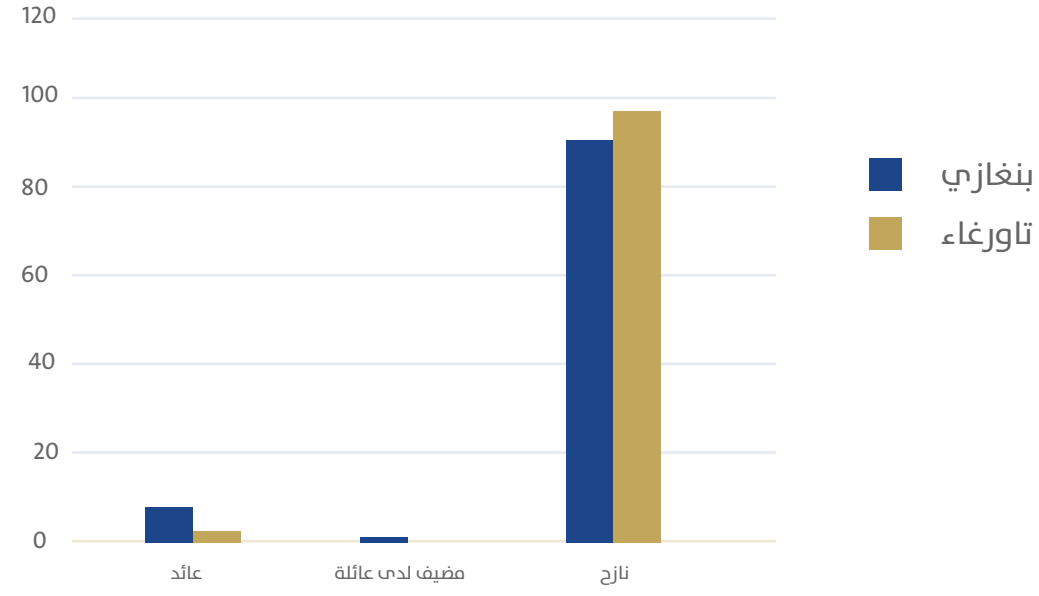
9. يمكن معرفة هذه الحسابات من خلال الموقع التالي: HTTPS://WWW.SURVEYSYSTEM.COM/SSCALC.HTM

تحليل نتائج الإستبيان

أولا: خصائص العينة



الشكل (1) مكان السكن الأصلي

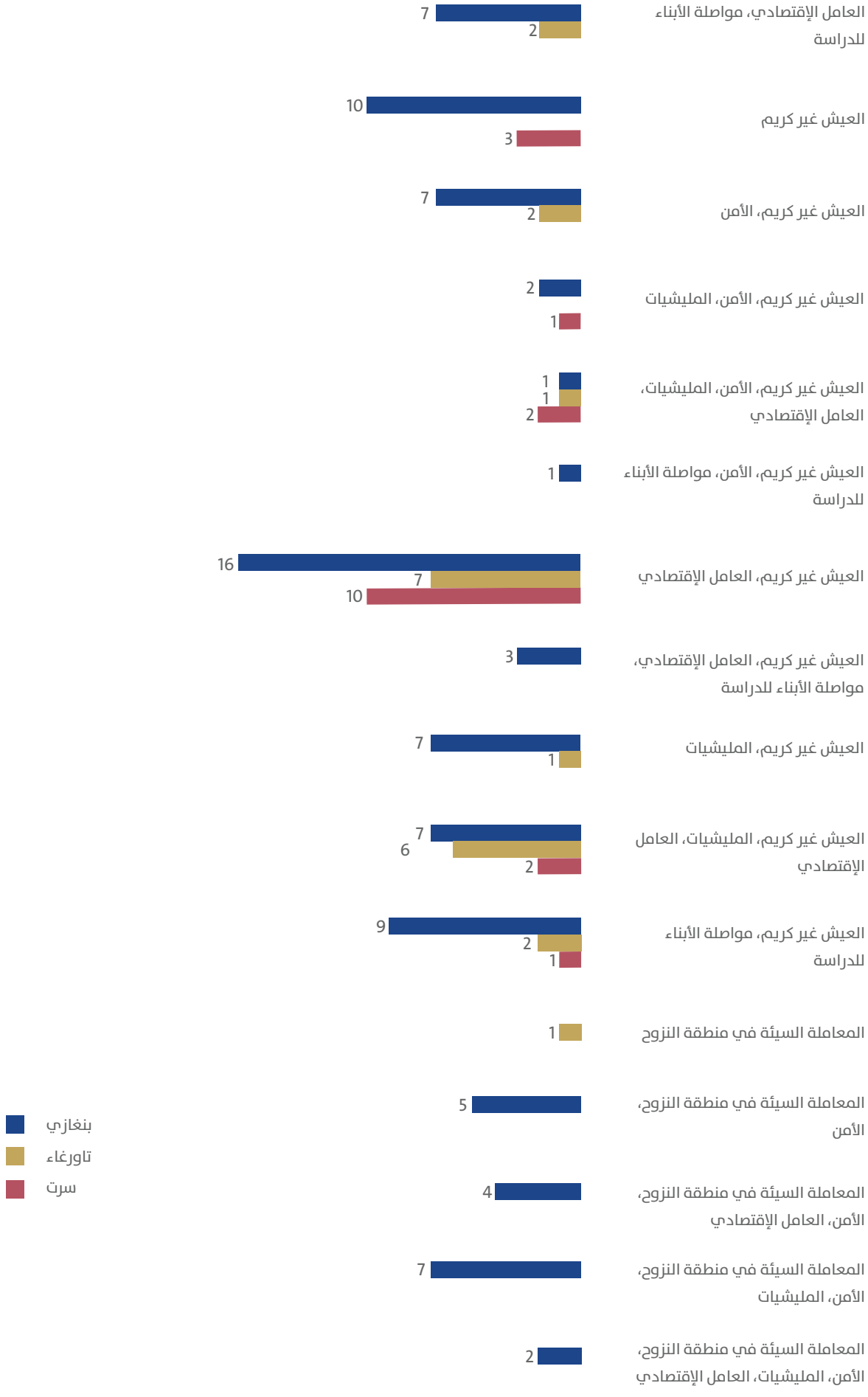


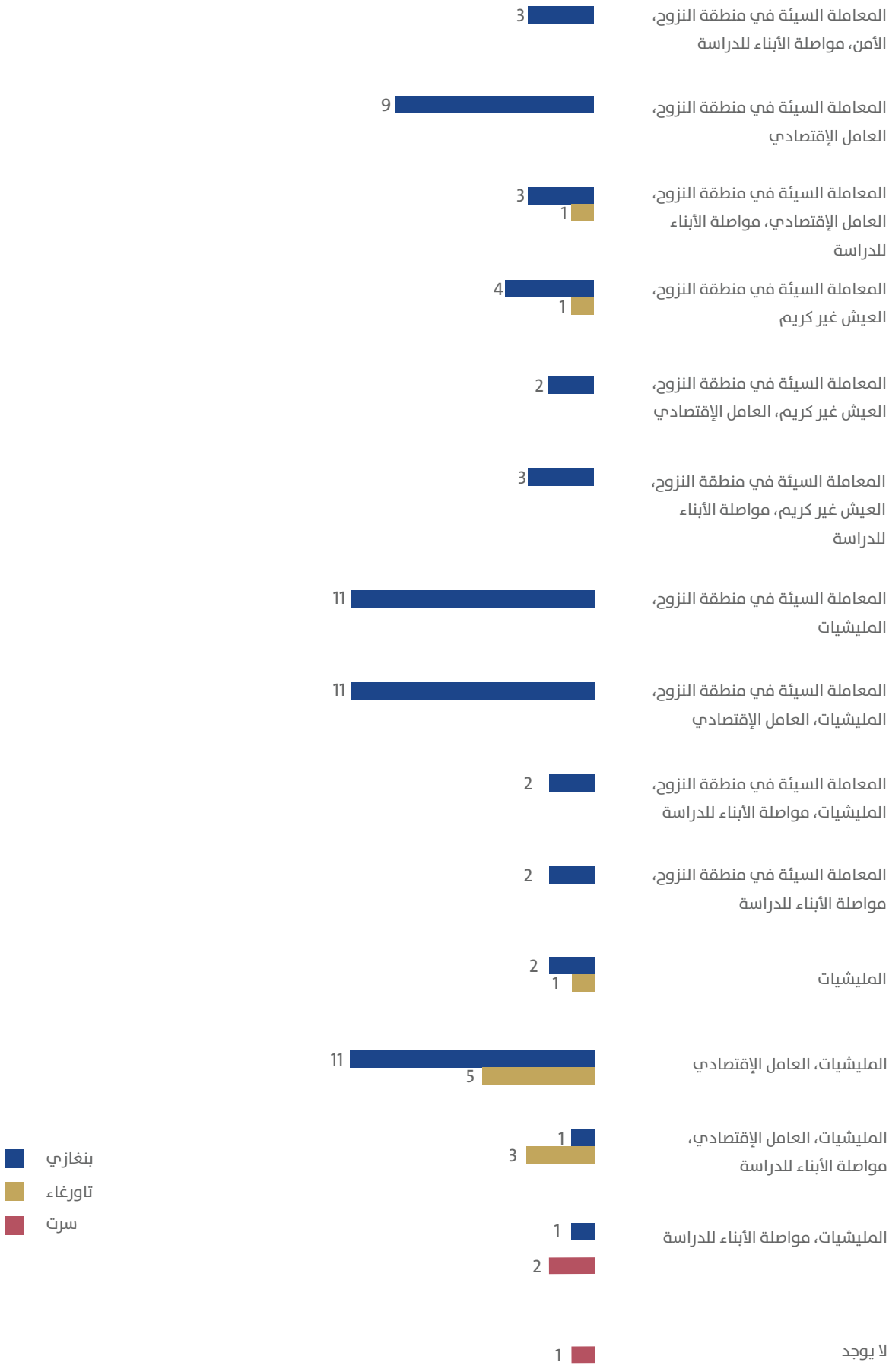
كان عدد المشاركين من تاورغاء وبنغازي 228 شخص جميعهم لا يزالون في حالة نزوح (تهجير) 48 منهم من مدينة تاورغاء و180 من مهجري مدينة بنغازي.

ثانياً: الظروف التي يعيش فيها النازحون في أماكن النزوح

ما هي التحديات التي تواجه النازحين للإندماج في المجتمع المضيف؟




العامل الإقتصادي، مواصلة الأبناء للدراسة
7
2
العيش غير كريم
10
3
العيش غير كريم، الأمن
7
2
العيش غير كريم، الأمن، المليشيات
2
1
العيش غير كريم، الأمن، المليشيات، العامل الإقتصادي
1
1
2
العيش غير كريم، الأمن، مواصلة الأبناء للدراسة
1
العيش غير كريم، العامل الإقتصادي
16
7
10
العيش غير كريم، العامل الإقتصادي، مواصلة الأبناء للدراسة
3
العيش غير كريم، المليشيات
7
1
العيش غير كريم، المليشيات، العامل الإقتصادي
7
6
2
العيش غير كريم، مواصلة الأبناء للدراسة
9
2
1
المعاملة السيئة في منطقة النزوح
1
المعاملة السيئة في منطقة النزوح، الأمن
5
المعاملة السيئة في منطقة النزوح، الأمن، العامل الإقتصادي
4
المعاملة السيئة في منطقة النزوح، الأمن، المليشيات
7
المعاملة السيئة في منطقة النزوح، الأمن، المليشيات، العامل الإقتصادي
2
بنغازي
تاورغاء
سرت

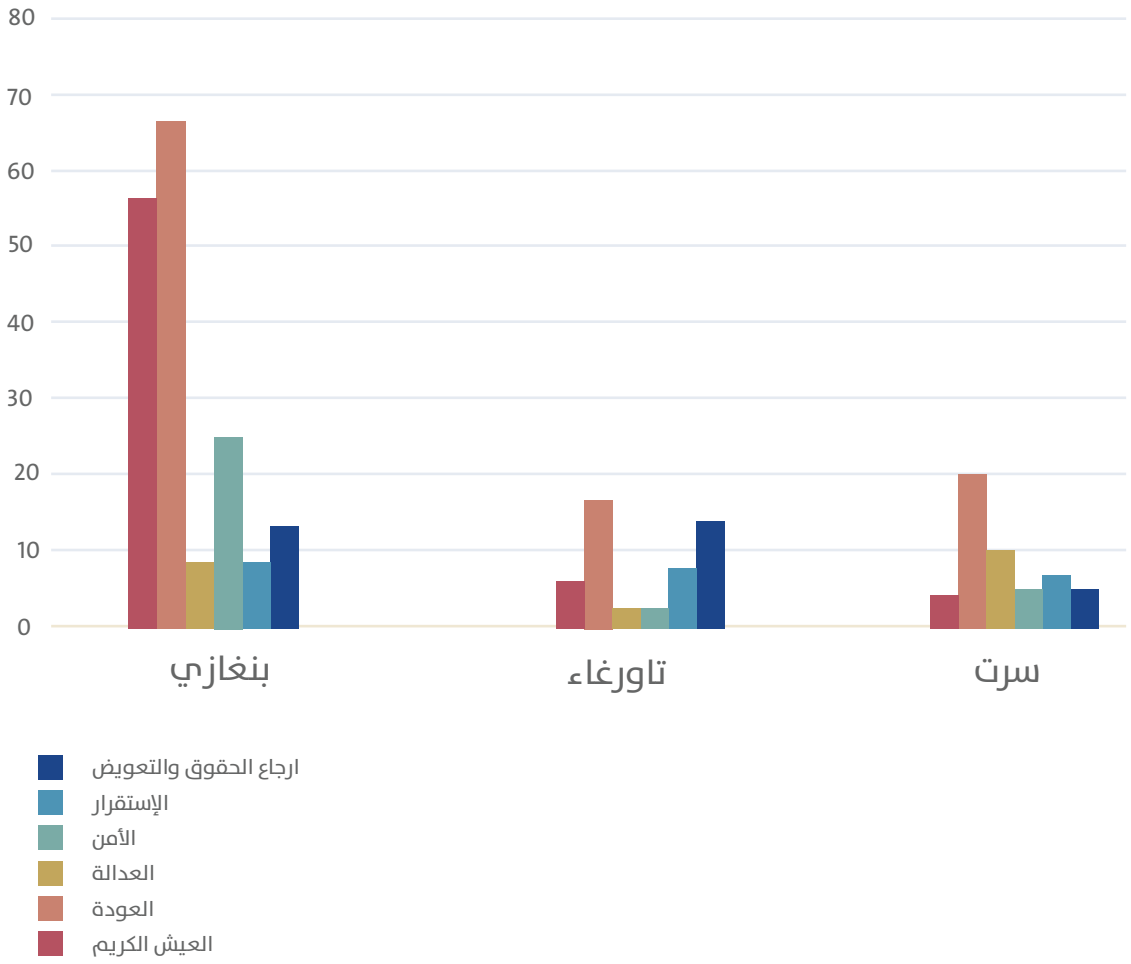

المعاملة السيئة في منطقة النزوح، الأمن، مواصلة الأبناء للدراسة
3
المعاملة السيئة في منطقة النزوح، العامل الإقتصادي
9
المعاملة السيئة في منطقة النزوح، العامل الإقتصادي، مواصلة الأبناء للدراسة
3
1
المعاملة السيئة في منطقة النزوح، العيش غير كريم
4
1
المعاملة السيئة في منطقة النزوح، العيش غير كريم، العامل الإقتصادي
2
المعاملة السيئة في منطقة النزوح، العيش غير كريم، مواصلة الأبناء للدراسة
3
المعاملة السيئة في منطقة النزوح، المليشيات
11
المعاملة السيئة في منطقة النزوح، المليشيات، العامل الإقتصادي
11
المعاملة السيئة في منطقة النزوح، المليشيات، مواصلة الأبناء للدراسة
2
المعاملة السيئة في منطقة النزوح، مواصلة الأبناء للدراسة
2
المليشيات
2
1
المليشيات، العامل الإقتصادي
11
5
المليشيات، العامل الإقتصادي، مواصلة الأبناء للدراسة
1
3
المليشيات، مواصلة الأبناء للدراسة
1
2
لا يوجد
1
بنغازي
تاورغاء
سرت

تشكل تجربة النزوح والظروف المصاحبة لها عاملا مهما ومؤثرا في مواقف و اختيارات النازحين وتحدد بشكل كبير مدى إمكانية تقبلهم للمصالحة مع الطرف الذي تسبب في نزوحهم ومدى إماكنية إندماجهم مجددا وتعايشهم مع هذا الطرف.

ومن خلال الإستبيان وجد أن هناك الكثير من التحديات التي تواجه النازحين بعض هذه التحديات مشترك أيضا مع المجتمع المضيف لكنها ونظرا لكونها تحديات تأتي في حالة النزوح و السكن في منزل غير مملوك وما يترتب عليها من إلتزامات مالية شهرية أو في حالة نازحي تاورغاء تأتي في حالة نزوح وسكن في أماكن غير صالحة للسكن صحيا ولذلك يترتب التحديات التي أخبر المشاركون في الإستبيان أنها تواجههم والمتمثلة في الأمن و الحالة المعيشية والوضع الإقتصادي والتعليم حالة من الشعور بالظلم و التهميش بالإضافة إلى كونها تسبب في حالة نفسية سيئة للنازحين وهو ما سيؤثر بشكل طبيعي على نسبة منهم في مدى تقبل التعايش مع الطرف الذي تسبب في نزوحهم وقد يتولد عند فئات من النازحين حالة من الحقد والرغبة في الإنتقام من الطرف الآخر قد لا يتم التعبير عنها صراحة لكنها ستشكل ذاكرة ثأرية قد تظهر آثارها عند الإحتكاك بالطرف الآخر خاصة إذا لم تكن عملية عودة هؤلاء النازحين مستقبلا متبوعة بإجراءات متعددة منها جبر الضرر وكشف الحقائق وإصلاح المؤسسات وغيرها.

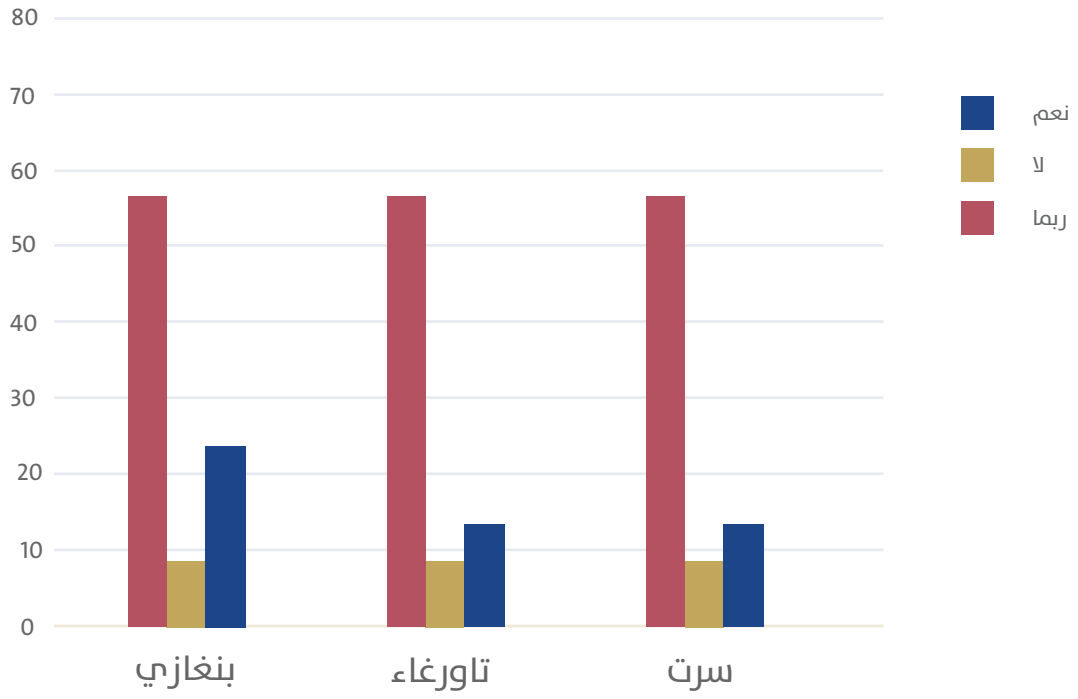
ثالثاً: النازحون والمصالحة

ما هي أولويات النازحين؟

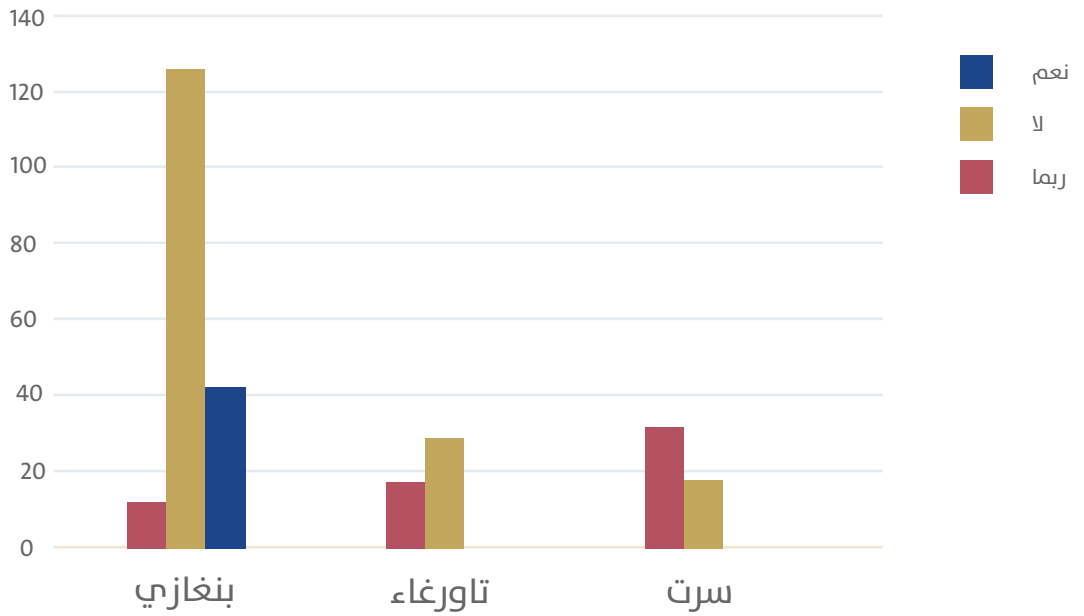


من خلال إجابات نازحي تاورغاء يلاحظ أن قضية العودة تشكل أهم أولوية بالنسبة لغالب المشاركين حيث يبدو واضحا أن الوضع لا يحتمل بالنسبة إليهم المزيد من الانتظار في مناطق النزوح وهو ما قد يتوفر لهم بعد عودة بعض العائلات إلى المدينة رغم عدم توفر متطلبات العيش الرئيسية وعلى رأسها الكهرباء والماء، تبقى العودة الكاملة لنازحي تاورغاء مرهونة بطبيعة الحال بتوفر هذه المتطلبات بشكل تدريجي قد يأخذ بعض الوقت لكن ترسيخ حالة العودة من الناحية الأمنية و الإجتماعية مهم جدا رغم ذلك.

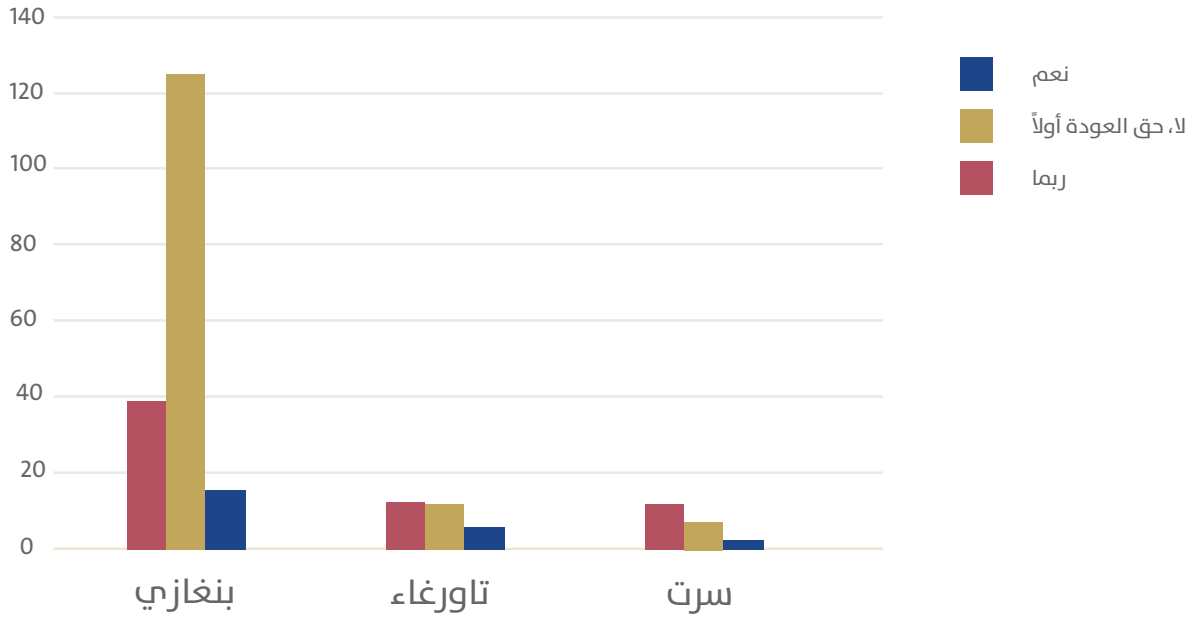
هل يمكن الوصول إلى المصالحة دون عودة النازحين إلى مدنهم؟



هل يمكن للنازحين التنازل عن حق العودة مقابل المصالحة والسلام في البلاد؟



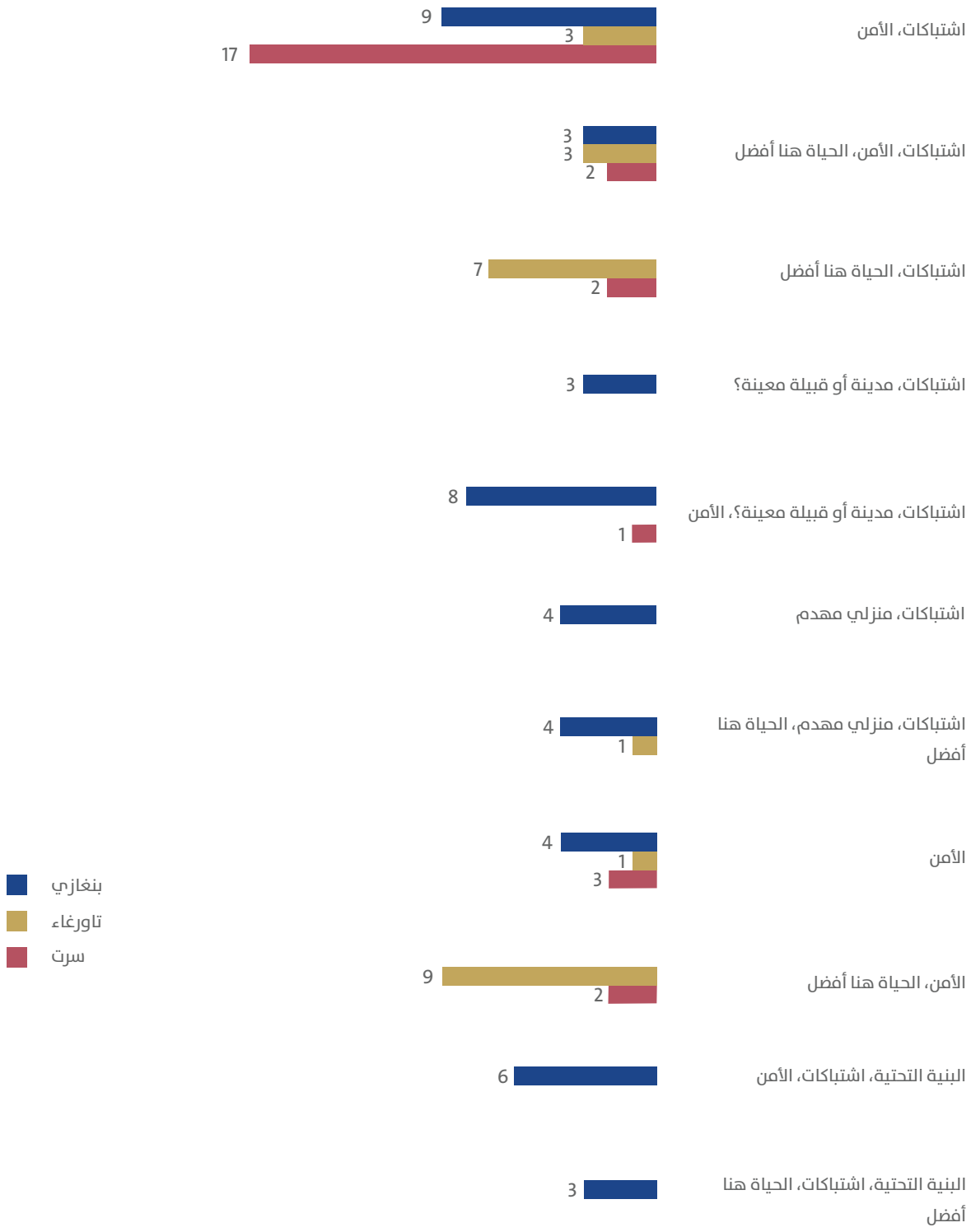
في حالة لا هل يمكن تأجيل حق العودة إلى حين الوصول إلى استقرار سياسي؟

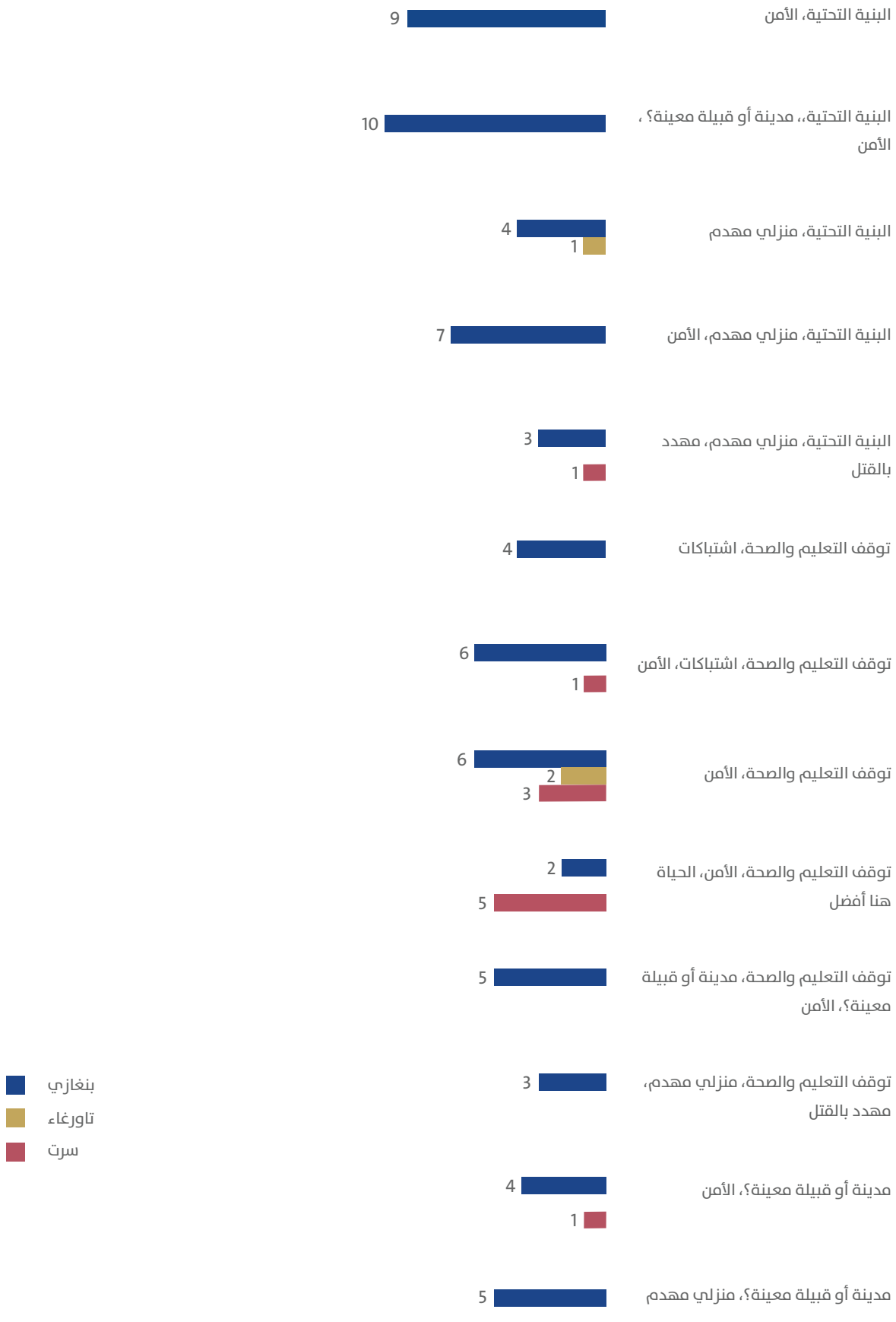


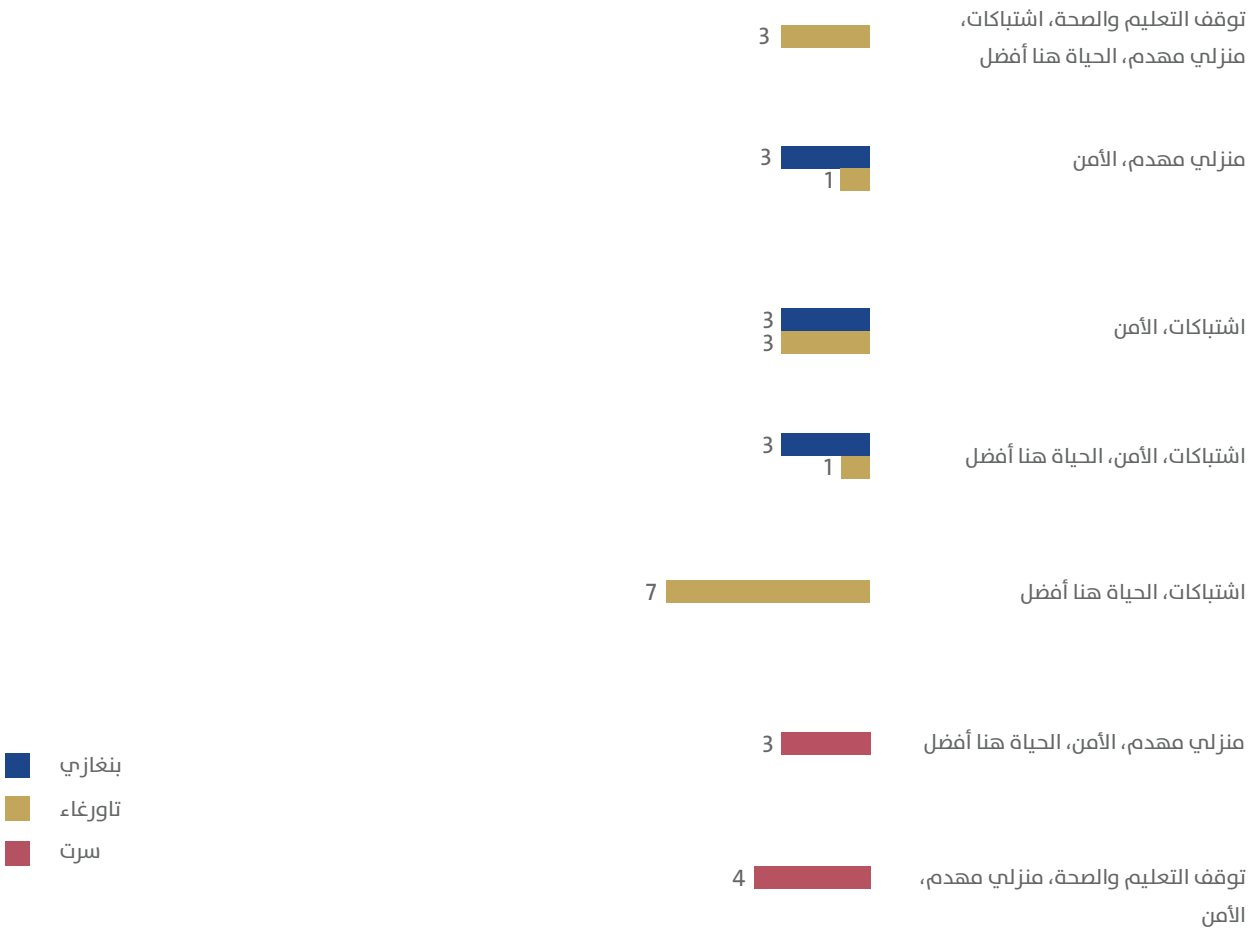
هناك بعض التناقض في إجابات المشاركين على الثلاثة الأسئلة السابقة و التي وضعت بشكل تراتبي مترابط، ويلاحظ الإختلاف إلى حد ما بين إجابات المشاركين من نازحي تاورغاء عن إجابات نازحي بنغازي، وأهم ما يمكن الإشارة إليه من خلال هذه الإجابات أنهم أجابوا ب «ربما» ما إذا كان يمكن تحقيق المصالحة دون عودة النازحين إلى مناطقهم أو ما إذا كان يمكن تأجيل عودتهم إلى حين الوصول إلى الإستقرار السياسي حيث كانت الإجابات بغالبية عن باقي الخيارات في السؤال الأول و بنسبة متقاربة مع خيار « حق العودة أولا» في إجابة السؤال الثاني.

فيما يتعلق بتفسير إجابات نازحي تاورغاء نلاحظ انعكاس تجربة التهجير الطويلة التي لم تنتج عن أي نوع من المقاومة و التدافع ما بين الطرفين وإنما تم التهجير بشكل مباشر نتيجة تباين القوى الواضح ما بين أهالي تاورغاء وقوات مصراتة في ذلك الوقت، هذا التباين لم يتغير في الوقت الحالي بفعل اختلاف حقيقي في القوى العسكرية بل إن الإتفاق الحالي لم يحدث إلا بفعل إيمان وفهم بعض القيادات المؤثرة في مصراتة لضرورة المصالحة وعودة نازحي تاورغاء إلى مناطقهم، واستيعاب نازحي تاورغاء لفكرة أن العودة لا يمكن أن تتم دون مصالحة وأنه يمكن تقديم بعض التنازلات في هذا الجانب نتيجة لتباين القوى ما بين الطرفين بالإضافة إلى أن تحقيق السلام حتى ما بعد العودة الكاملة لا يمكن أن يتم دون مصالحة حقيقية ما بينهما.

ما هي التحديات التي تمنعك من العودة اليوم؟

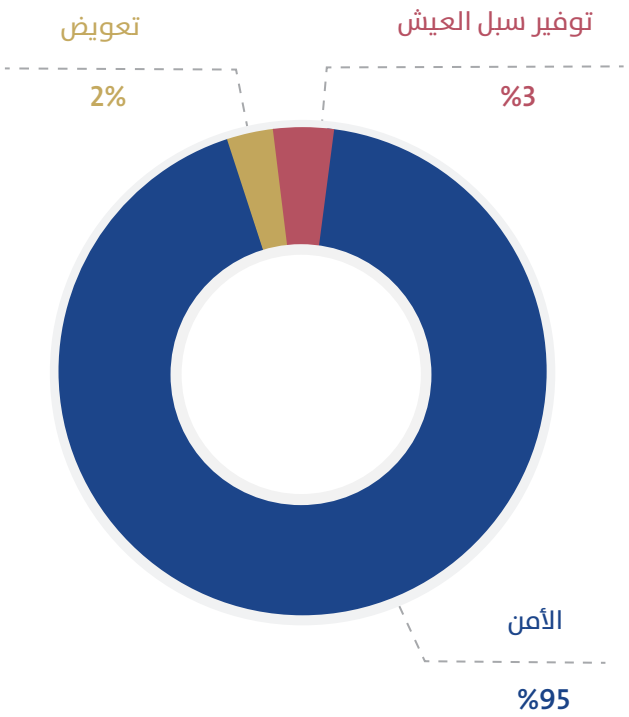



البنية التحتية، الأمن
9
البنية التحتية،، مدينة أو قبيلة معينة؟ ، الأمن
10
البنية التحتية، منزلي مهدم
4
1
البنية التحتية، منزلي مهدم، الأمن
7
البنية التحتية، منزلي مهدم، مهدد بالقتل
3
1
توقف التعليم والصحة، اشتباكات
4
توقف التعليم والصحة، اشتباكات، الأمن
6
1
توقف التعليم والصحة، الأمن
6
2
3
توقف التعليم والصحة، الأمن، الحياة هنا أفضل
2
5
توقف التعليم والصحة، مدينة أو قبيلة معينة؟، الأمن
5
توقف التعليم والصحة، منزلي مهدم، مهدد بالقتل
3
مدينة أو قبيلة معينة؟، الأمن
4
1
مدينة أو قبيلة معينة؟، منزلي مهدم
5
بنغازي
تاورغاء
سرت

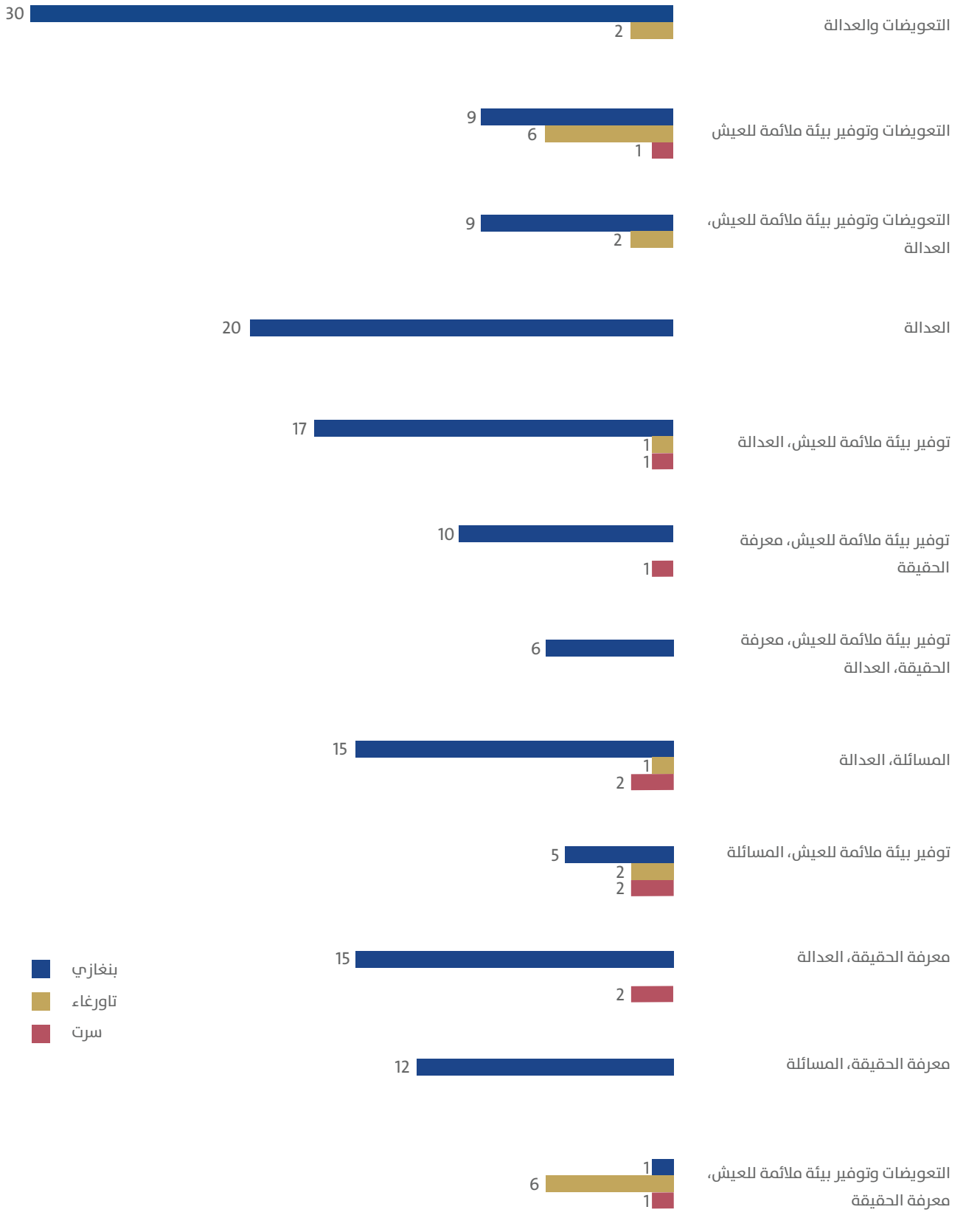


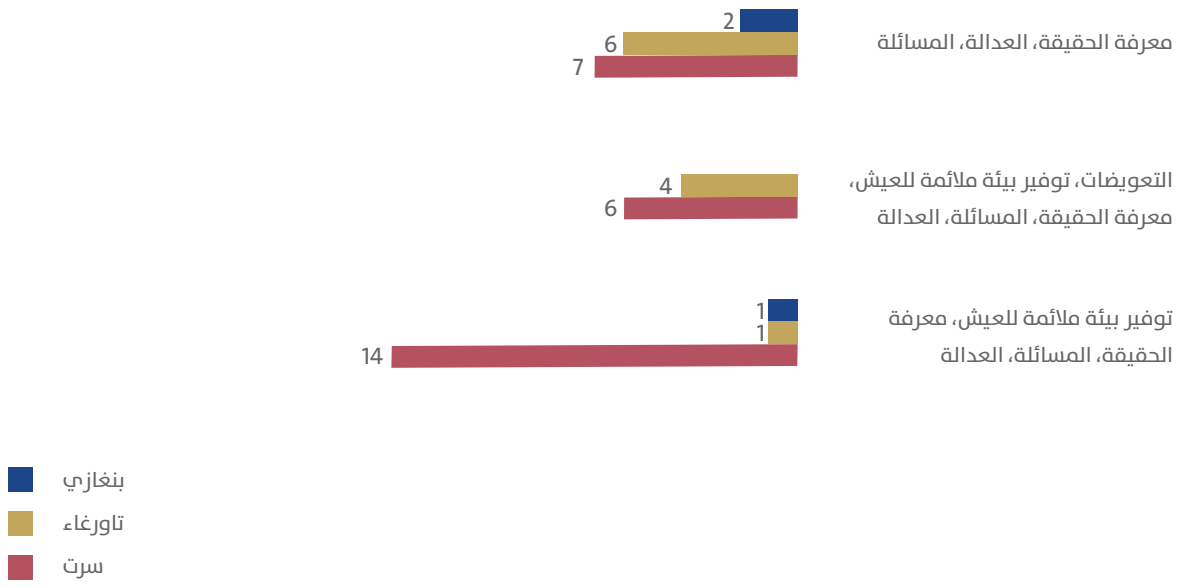
من خلال الإجابات الواضحة على هذا السؤال يبدو الأمر منطقيا بالنسبة لإجابات المشاركين من تاورغاء فهم مهجرون من مناطقهم وهذا الأمر معروف (الإستبيان سبق عملية توقيع الإتفاق والعودة) .

ما هي مطالبك للعودة ؟

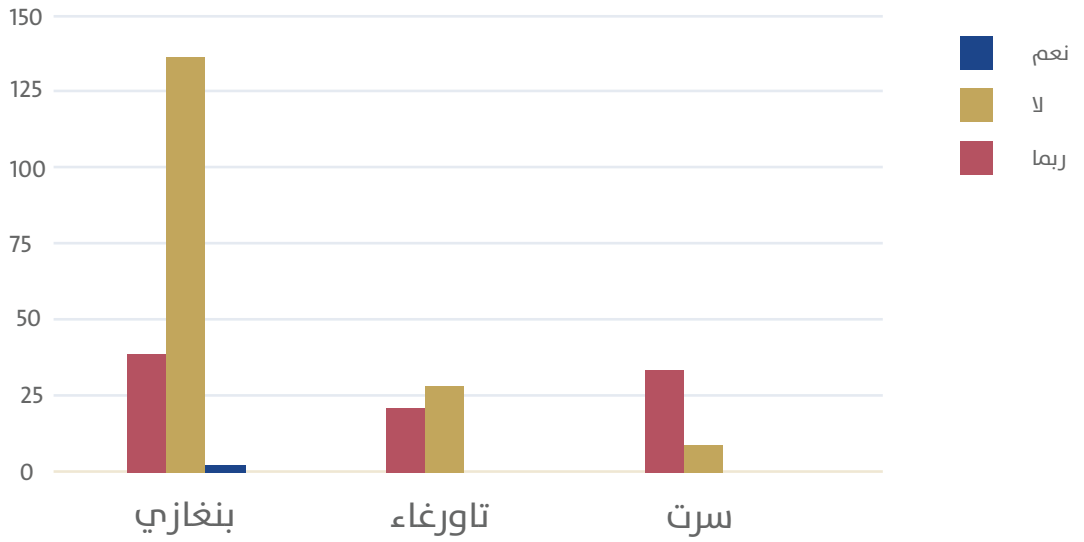


ما هي مطالب النازحين من أجل المصالحة؟




معرفة الحقيقة، العدالة، المسائلة
2
6
7
التعويضات، توفير بيئة ملائمة للعيش، معرفة الحقيقة، المسائلة، العدالة
4
6
توفير بيئة ملائمة للعيش، معرفة الحقيقة، المسائلة، العدالة
1
1
14
بنغازي
تاورغاء
سرت

في رأيك هل يمكن تنفيذ هذه المطالب دون قيام دولة؟



في الواقع نحن نتكلم على إشكالية نزوح قسري (تهجير) كما وضحنا في الإطار النظري لهذا التقرير، لا يعني هذا أن عملية المصالحة تفرق بين النازحين بطريقة قسرية (تهجير) و النزوح المؤقت إذ أن إجراءات العدالة والمصالحة تتضمن الفئتين لكن هناك بعض الفروقات في الإحتياجات والمتطلبات الضرورية، فاحتياجات النازحين بشكل مؤقت في العدالة والمصالحة احتياجات مادية بالأساس ترتبط بالتعويضات عن أي أضرار بالممتلكات ورغم الحاجة في بعض الأحيان إلى تعويضات مادية مثل الإعتذار والإعتراف بالخطأ لكنها ليس بذات التعقيد الذي تحتاجه عملية إشراك النازحين قسريا (المهجرين) في عملية بناء السلام بما فيها المصالحة وإجراءات العدالة، فالإحتياجات أكثر تعقيدا و أكثر تطلبا، فيجب أولا إزالة العوائق ومعالجة الأسباب التي تمنع العودة وهي أسباب ترتبط بشكل أساسي بمعالجة الإشكال الأمني وهو بشكل أوضح ما يتعلق بالخوف من عمليات الإنتقام من الطرف الذي تسبب في التهجير (المجموعات المسلحة بمدينة مصراتة في حالة تاورغاء) وهو إشكال ذو بعد إجتماعي أيضا، باختصار يمكن القول بأن عودة النازحين قسريا إلى مناطقهم تحتاج إلى رضى وموافقة الطرف الآخر في النزاع و تحتاج منه تقديم ضمانات حقيقية وملموسة أيضا، والحصول على هذه الضمانات وهذه الموافقة أمر صعب ومعقد وهو ما يعقد من عملية إشراك النازحين قصريا في عملية بناء السلام والمصالحة، وأوضح المشاركون في الإستبيان من نازحي بنغازي أنهم يحتاجون إلى العدالة والتعويضات من أجل مشاركتهم في عملية المصالحة بالإضافة إلى الحاجة إلى معرفة الحقيقة.

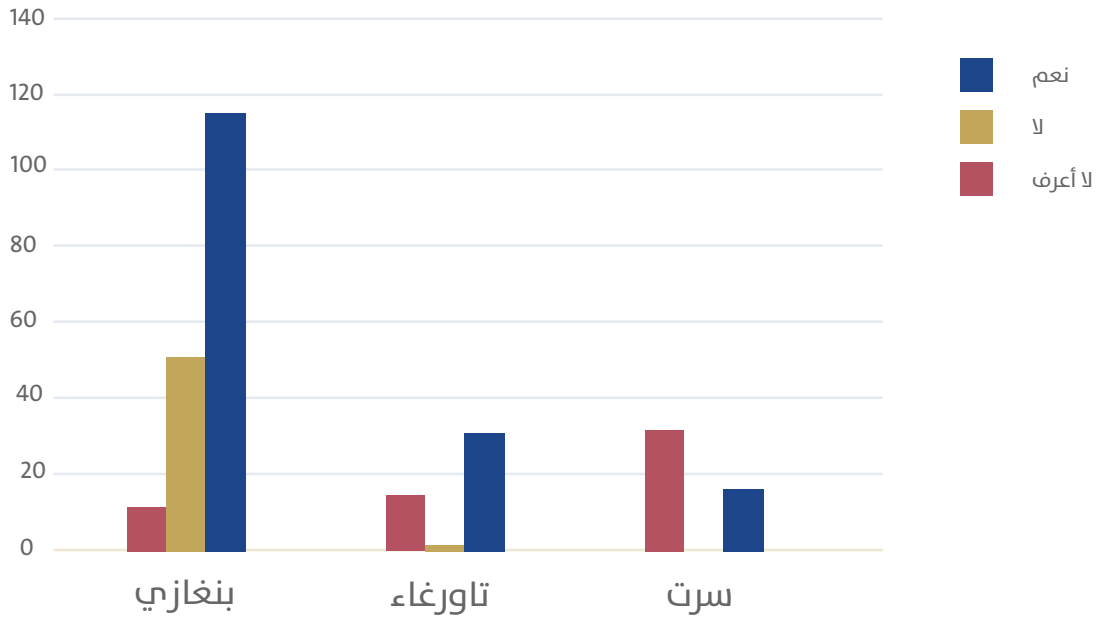
تحقيق هذه المطالب بشكل كامل يحتاج في الواقع إلى إستقرار على مستوى الدولة ككل، فالإنقسام السياسي بأدواته العسكرية يعتمد بالأساس على نوع من التحشيد الذي تنعكس آثاره على المجتمع ويحدث شرخا واضحا فيه في ظل الحاجة إلى كسب الشارع فالقوة العسكرية تعتمد على حجم الإمداد البشري الذي تقدمه القبائل والعائلات وبالتالي هناك حاجة إلى كسب تأييدها وغض الطرف عن ما تقوم به من تجاوزات في أحيان كثيرة أو إرضائها ببعض الإمتيازات أو بعض الشروط في حالة موافقة القيادات التي تدعمها هذه القبائل والمجموعات على توقيع اتفاقات تهدئة أو مصالحة، يمكن من خلال مثالي بنغازي وتاورغاء أن نقدم صورة واضحة عن هذا الأمر.

ففي حالة تاورغاء ورغم توقيع إتفاق المصالحة وعودة النازحين إلا أن هذه الأتفاق كان الثاني حقيقة فالمرة الأولى لم يستطع أهالي المدينة الوصول إلى مدينتهم نتيجة وقوف بعض المجموعات المسلحة في وجهها وهو ما تطلب جهود مضاعفة من القيادات الراغبة في المصالحة لإقناع هذه المجموعات ومن يوافقها على موقفها من عامة الناس بمصراتة، وبالتالي لم تكن شروط الإتفاق

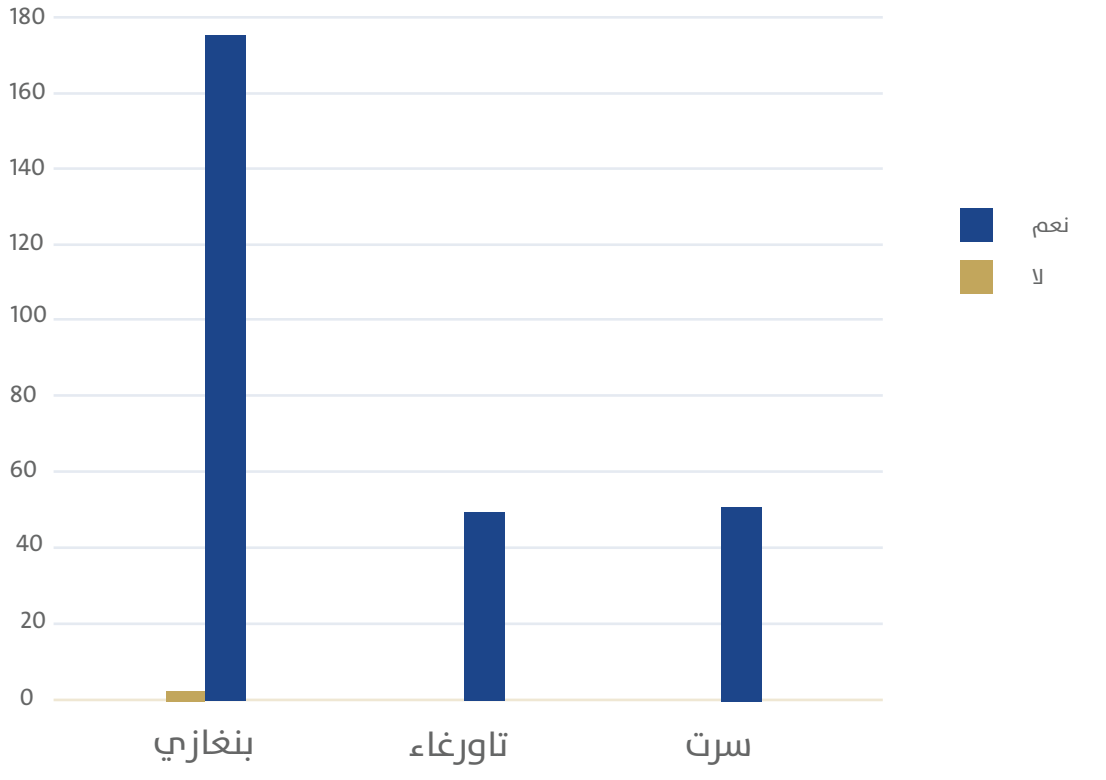
مبنية على مبدأ التساوي ما بين الطرفين في مبدأ العدالة بل بنيت بشكل نسبي على مبدأ الطرف المنتصر والمهزوم وهو الإنتقاد الذي وجهه بعض نشطاء وأعيان تاورغاء للإتفاق ما تطلب أيضا جهودا مضاعفة من قبل قيادات تاورغاء التي كانت تعمل من أجل هذا الإتفاق لإقناع الرافضين لشروط الإتفاق، في الواقع ذلك الإتفاق كان أفضل ما يمكن الوصول إليه في ظل الظروف الحالية فالعلاقات ما بين أطراف الإنقسام السياسي على مستوى الدولة وما بين المناطق في إطار النزاعات المحلية مبنية على أساس تباين القوى عدا عن بعض الحالات الإستثنائية التي تتمثل في نزاعات غير عميقة يتم تسويتها بإجراءات تقليدية. العودة الكاملة لنازحي تاورغاء لن تتم أيضا في الوقت القريب دون تدخل من الدولة ليس فقط على مستوى تحقيق العدالة بشكل متساوي ما بين الطرفين لكنها وحتى في حالة الوضع السياسي الحالي في حاجة لمؤسسات الدولة من أجل مساعدة النازحين على العودة لمنازلهم في ظل حجم الاحتياجات المادية من صيانة للمرافق العامة و للمنازل وتوفير لمتطلبات العيش الأساسية. ما يمكن تلخيصه من تجربة تاورغاء أنه حال وجود فئات ذات تأثير كبير_ في المكون الداخلي لكل طرف_ولديها رغبة في المصالحة فإنها ستكون مصالحة ممكنة في حالات النزوح المماثلة وفي حالة النزاع بشكل عام لكنها في ذات الوقت ستظل عملية مصالحة ناقصة لما تحتاجه من آليات العدالة الإنتقالية مثل جبر الضرر و التعويض وإصلاح المؤسسات و الإعتراف بالخطأ بالإضافة لما تحتاجه من متطلبات أساسية للعيش الكريم حالة العودة لمناطق مدمرة بشكل كبير مثل حالة تاورغاء، وكل هذه المتطلبات لا يمكن تحقيقها بشكل تام إلا في حالة تطبيق نموذج شامل للسلام على مستوى الدولة الليبية يحقق لها الإستقرار ويجعل من الدولة تلعب دور رئيسي كضامن لتحقيق هذه الإجراءات، وكل هذا لا يلغي أهمية الإتفاق وما تم الوصول إليه الآن من مصالحة ما بين الطرفين يمكن البناء عليها مستقبلا رغم تأخر إمكانية تحقيق المصالحة الشاملة المرضية للطرفين وتحقق العدالة بشكل متساوي لكليهما، ويمكن أن تجد هذه الإجراءات لما تقوم بهه المصالحات التقليدية المباشرة دورا في التهيئة لها و مقلصا للفترة الزمنية الطويلة التي قد تحتاجها.

بشكل عام نلاحظ من إجابات مختلف المشاركين وعلى رأسهم المشاركون من مدينة تاورغاء النزعة نحو السلام وهو مؤشر إيجابي يحتاج البناء عليه بشكل علمي مستمر لضمان استمرار هذه الرغبة نحو السلم التي يجب أن تعزز بإجراءات مهمة للعدالة الإنتقالية تحفظ الذاكرة الوطنية وفي نفس الوقت تعالج آثار تجربة النزاع والأهم معالجة آثار النزوح القسري.

في حالة التحاكم للعدالة هل سترضى بالحكم مهما كانت النتائج؟



بشكل عام هل انت مع المصالحة؟



التحليل النهائي

إشكالية غياب الحقيقة

الأسباب والآثار

لم يلتفت الجميع تقريبا إلى أهمية إجراء مصالحة وطنية شاملة بعد أحداث سنة 2011 وسقوط نظام القذافي، وكان الحديث عن مصالحة مع أنصار وقيادات النظام السابق خيانة لأهداف الثورة توقع صاحبها تحت كيل من التهم و العزلة السياسية، والواقع أنه فور إعلان سقوط نظام القذافي كان ينبغي أن تبدأ لجان تقصي الحقائق في العمل من أجل الوصول لفهم مشترك لما مرت به ليبيا طوال 42 سنة تحت نظام القذافي وعن ما إذا كانت الأحداث التي شهدتها البلاد في تلك الفترة تستحق أن تحدث من أجلها ثورة شعبية، فضلا عن حقيقة ما حدث خلال سنة 2011 من أحداث بما في ذلك أسباب الإستقطاب القبلي و تأييد فئات لنظام القذافي و تأييد فئات أخرى للثورة الليبية وما حدث على إثرها أيضا من استقطاب دولي، غياب الحقيقة وعدم الاهتمام بتقصيها كان أحد الأسباب الرئيسية في استمرار الحالة السياسية السيئة والإستقطاب المجتمعي الحاد الذي وصلته البلاد والذي بلغ ذروته سنة2014، بل إن غياب الحقيقة حول ما حدث سنة 2011 غطى على الكثير من الأحداث والنزاعات التي حدثت على المستوى المحلي ما بين عدة مناطق واستخدمت فيها الأداة الإعلامية الرسمية وغير الرسمية للتغطية على الأسباب الحقيقية أو إلحاقها بذات الذرائع التي استخدمت لتبرير أحداث سنة 2011 لكل من الطرفين[10]، ومن خلال عملنا في تحليل حالات النزاعات المختلفة وجدنا الكثير من الآثار الناتجة عن هذه التبريرات ومن عايش مواقع التواصل الإجتماعي و قنوات الإعلام الرسمي فترة النزاعات المحلية نهاية سنة 2011 و خلال سنتي 2012 و 2013 أمكنه أن يلاحظ ذلك، في الواقع فإن النزوح كحالة من حالات النزاع أو كنتيجة للنزاع تنطبق عليه ذات الإشكالية المتمثلة في عدم معرفة الحقيقة و استخدام ذرائع لتهجير السكان دون التثبت من هذه الحقيقة، وقد توجد دلائل حقيقية لهذه الذرائع لكنها تستخدم بنطاق أوسع لتبرير انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان و استرجاع الحقوق خارج نطاق القانون، كما أن هذه الدلائل تبقى فقط عند طرف النزاع الآخر ولا تتمكن جهات محايدة من الوصول إليها في معظم الأحيان [11]، كما هو الحال في حالة التهجير القصري لتاورغاء.

ملاحظات ختامية

دون تقصي الحقائق حول أسباب النزاع فعليا لا يمكن رد الحقوق لأصحابها ولا يمكن القيام بمصالحة شاملة إذ لا يوجد فهم مشترك حول من يمثل الضحية و الجلاد، وهو ما ينطبق على النزوح كنتيجة من نتائج هذه النزاعات، فتقبل مجتمعات الطرف الذي تسبب في تهجير هؤلاء السكان لن يقبل بعودتهم أو على الأقل لن تكون نتائج العودة مثمرة في حالة لم يعترف الجميع بنتائج تحقيق شامل حول تقصي الحقائق، كما أن حقوق النازحين بعد عودتهم إلى مناطقهم لن تكون ناتجة عن آليات عدالة حقيقية بقدر ما ستكون إما ناتجة عن تنازلات داخل كل طرف من أطراف النزاع وتنازلات من طرف النازحين لصالح الطرف الآخر الذي تسبب في التهجير، أو ستكون العودة ناتجة عن عمليات أمنية تقوم بها الدولة حال استقرار لضمان عدم الإعتداء على النازحين بعد عودتهم، لكن الحقيقة ومع أهمية الآليتين إلا أنها ستبقي أسباب النزاع كامنة داخل المجتمات الممثلة للطرفين فآليات العدالة وعلى رأسها تقصي الحقائق و استرجاع الحقوق وجبر الضرر والاعتراف بالخطأ أكثر ضمانا لاستمرار حالة السلام و محو آثار النزاع إذ أن كل طرف كان يرى بأنه قد وقع تحت ظلم من الطرف الآخر يمكنه استرجاع حقوقه التي تعرف عليها قبل ذلك عن طريق لجان تقصي حقائق محايدة، فعملية تحديد الضحايا لا تحدث بطريقة بسيطة عن طريق تحديد من بدأ في الحرب أولا أو من تسبب في تهجير الطرف الآخر، وإنما في الواقع يكون هناك أثناء هذه الحروب ضحايا من تصنيفات مختلفة للطرفين نتيجة القتل خارج إطار القانون واسترجاع الحق بالقوة و تعذيب الأسرى وسرقة المنازل وغيرها من الانتهاكات التي تحدث أثناء وبعد الحروب، فضلا عن الإنتهاكات التي تحدث بشكل فردي أو جماعي غير معلن قبل وبعد هذه الحروب أيضا والتي قد تكون عاملا مساعدا في بدأ الحرب من الأساس أو إعادة إشعالها مرة أخرى لاحقا.[12]

10. مثلا بعض النزاعات كانت في حقيقتها على الأرض أو السيطرة على التهريب لكنها استخدمت ذرائع محاربة خلايا تابعة للنظام السابق، كما أن بعض العمليات النوعية وأيضا النزاعات ما بين مناطق أخرى اتخذت من ذريعة محاربة الخونة الذي جلبوا الاستعمار الغربي وحلف الناتو للسيطرة على البلاد.

11. ربما في حالة وجود لجان تقصي حقائق فعلية تابعة للدولة أو برعاية أممية كان يمكن أن يختلف الوضع.

12. سبق أن اشار رئيس بعثة الأمم المتحدة في ليبيا د. طارق متري إلى إشكالية غياب الحقيقة وعدم وجود جميع الأطراف لفهم مشترك لحقيقة ما حصل في ليبيا، أنظر كتاب د. طارق متري: سنتان في ليبيا ومن أجلها.

إشكالية غياب الدولة – المنتصر من يقرر

الأسباب والآثار

كنتيجة أولا لغياب معرفة الحقيقة وثانيا لغياب دولة موحدة حتى قبل الإنقسام السياسي والمؤسسات الفعلي سنة -2014إذ كانت تتقاسم قبائل ومناطق وأحزاب مختلفة هذه المؤسسات وتديرها بالطريقة التي تحلو لها وسط توازنات القوى العسكرية- فإن النزاعات المختلفة لم يتم حلها بطريقة عادلة ومنصفة للأطراف المختلفة في غالب الأحيان، إذ تلعب توازنات القوى العسكرية والتي تصحبها بطبيعة الحال قوى مالية وإعلامية دورا مهما في آلية التعامل مع حالات النزاع المختلفة، ومنها النزاعات التي نتج عنها تهجير للسكان، وعلى هذا الأساس كان الطرف المنتصر هو من يحدد ما سيفعله مع الطرف المهزوم، وهو من يقرر مدى الرغبة في عودة النازحين إلى مناطقهم وما إذا كانت هناك حاجة لتوقيع اتفاقية صلح وتهدئة مع الطرف الآخر من عدمها، وبالتالي كان يجب أولا إرضاء وأخذ موافقة الطرف المنتصر لضمان عودة النازحين إلى مناطقهم بشكل آمن، وكان توازن القوى أيضا يحدد ما إذا كانت عودة النازحين ستشكل خطرا على الطرف المنتصر من عدمها ويمكن لمن يدرس حالات عودة النازحين إلى مناطقهم بعد النزاعات المحلية أن يتحقق من شروط وطريقة العودة والتي لا يمكن بأي حال أن تكون بمعزل عن توازنات القوى العسكرية التي كانت ولا زالت تتحكم بمصيرومستقبل البلد بأكملها إلى حين هذه اللحظة، في ظل غياب مؤسسات سياسية وعسكرية موحدة.

ملاحظات ختامية

هذا لا يعني عدم وجود أشخاص وحتى مجموعات داخل الطرف المنتصر ترغب في عودة النازحين إلى مناطقهم بطريقة عادلة ومنصفة لكنهم في العادة لا يستطيعون الوصول إلى هذه الصيغة المثالية من الحل إذ أن هناك توازنات إجتماعية وعسكرية أيضا أيضا داخل هذا الطرف سيكون عليهم مراعاتها وهو ما حدث في تجربة تاورغاء- مصراتة على سبيل المثال، أما فيما يتعلق بتجربة بنغازي فلا يمكن تقييم مدى وجود رغبة لإعادة النازحين قسريا لدى فئات من الطرف المنتصر ببنغازي، لكن يجب أن ندرك أولا أن هذا الطرف يتكون من تحالفات قبلية وأمنية مختلفة ومتعددة يشكل أولياء الدم فيه والذين يصل عددهم بالآلاف عنصرا مهما يجعل من تقييم مدى وجود دوافع للإنتقام قد تتحول إلى أفعال حقيقية اتجاه النازحين حال عودتهم إذ يحملهم الإعلام بشكل أساسي مسؤولية احتضان المجموعات المضادة لعملية الكرامة والتي تصنف جميعها بأنها إرهابية كما أوضحنا سابقا، أكثر الضمانات التي قد يحصل عليها النازحون للعودة يمكن أن تكون من قيادة عملية الكرامة حيث تمتلك قدرة على منع الاعتداء على النازحين حال عودتهم لكنهم في ذات الوقت أكثر الفئات التي يثق بها النازحون في مدينة طرابلس خاصة أن العمليات العسكرية و السياسية لا زالت جارية بالنسبة لقيادة عملية الكرامة، وبالتالي لن تكون عودة هؤلاء النازحين في ظل استمرار ذات الظروف التي قد لا يغيرها سوى الوصول إلى حل سياسي شامل و تكوين مؤسسات أمنية محترفة ومحايدة لا تخضع لتوازنات القوى العسكرية والإجتماعية وتفعيل المؤسسات القضائية بشكل أكبر.

ما يمكن العمل عليه في الوقت الحالي قبل تحقق الظروف المادية للعودة هو التهيئة الإجتماعية لمبدأ تقصي الحقائق و قبول عودة النازحين ويمكن أن يكون للحملات الإعلامية على مواقع التواصل الإجتماعي دور في تحقيق مثل هذه التهيئة و القيام أيضا بمحاولات لجمع أكبر فئة ممكنة من الشباب من النازحين و الشباب الذين ينتمون للطرف الآخر من النزاع في نشاطات يمكن أن تشمل حوارات مباشرة ما بينهم بحيث يصلون إلى فهم مشترك لضرورة تحقيق العدالة ومعرفة الحقيقة.